

# \* ما بعد غزة \*

# ملف

أعدّ هذا الملف: نزار صاغية وألفة للموم





# الإبادة المفضّدة

نزار صاغية



رسم رائد شرف

على صعيد العالم. وإذ نُقارب هذه التأثيرات في مجموعة من المقالات نشر بعضها في هذا العدد، على أن نواصل نشر مقالات أخرى على موقع المفكرة القانونية، فإننا نكتفي هنا بإبداء ملاحظات تمهيدية حول أهمّ الأسئلة التي تفرض اليوم نفسها، أسئلة يُنتظر أن تحتلّ المشهد كاملاً ما بعد العاصفة.

## حرب ضدّ أنسنة القانون الدولي؟ هل ما يزال "الإنسان" القيمة العليا؟

طوّرت حضارات كثيرة عالمياً أشكالاً مختلفة من الآليات لأنسنة النزاعات فيما بينها. وقد بلغت هذه الجهود أوجها مع اتفاقيات جنيف واتفاقية حظر الإبادة الجماعية في أعقاب الحرب العالمية الثانية كما سبق بيانه. ولعلّ خير تعبير عن ذلك هو بروز مفهوم الجريمة ضدّ الإنسانية (والذي كان يستخدم للمرة الأولى بصورة هامشية للتنديد بالعبودية في القرن التاسع عشر)، وهو مفهوم يُستدلّ منه أنّ بعض الجرائم تمثّل بفعل طبيعتها والدوافع إليها وما تستتبعه، خطراً ليس فقط على الفئة المستهدفة مباشرة بل على الناس جميعاً. هذا ما يحصل مثلاً في حال إبادة القتل أو التهجير أو الإخفاء القسري أو التعذيب بصورة ممنهجة على أساس الدين أو المذهب أو العرق أو أيّ من المواصفات الملازمة للإنسان أو الناتجة من ممارسة حرّيات مشروعة. بمعنى أنّ الإبادة هنا إنّما تنال من الإنسان بسبب هويته كإنسان، ممّا قد يعرّض أيّ إنسان آخر في حال التطبيق مع هذه الجريمة للجريمة نفسها.

وعليه، لم يهدف هذا المفهوم في أساسه إلى تأكيد جسامته الجرمية وحسب، إنّما إلى التأكيد، بشكل خاص، أنّ ضررها يمتدّ ليشمل البشرية جمعاء، ممّا يجعل كلّ إنسان ضحية لها ويعطيه تالياً الصفة، بل الواجب الأخلاقي للانخراط في التنديد بها وفي مساعي وقفها ومحاسبتها. وقد تجلّى ذلك بشكل كامل في وثائق دولية عدّة، منها اتفاقية منع الإبادة التي حقّلت جميع الدول مسؤولية اتّخاذ ما يلزم لتجنّب حصولها، وكذلك اتفاقية إنشاء المحكمة الدولية الجزائية التي أنيط بها النظر في الجرائم ضدّ الإنسانية فضلاً عن جرائم الحرب، هذا بالإضافة إلى توسيع صلاحيات المحاكم الوطنية في عدد من الدول لتشمل هذا النوع من الجرائم.

ففيما تقوم هذه الجريمة عموماً على إنكار إنسانية فئة ما من الناس وصولاً إلى استباحتهم (تماماً كما يخرج من تصريحات المسؤولين الإسرائيليين بحقّ أهالي غزّة)، تهدف تسميتها على حقيقتها كجريمة ضدّ الإنسانية إلى تنظيم مواجهتها من خلال استدعاء التضامن بين الشعوب كافة بهدف الحفاظ على الإنسانية التي تمّ إنكارها بفعلها، وعلى أمل إعادة ترميم النظام العالمي بعد الاعتداء الجسيم الذي طاله.

من هذه الزاوية، شكّلت حرب غزّة تحدياً كبيراً، تحدياً ليس فقط للقانون الدولي والمنظومة الدولية لجهة قدرتها على جبهه الجريمة، إنّما لمفهوم "الجريمة ضدّ الإنسانية" بحّد ذاته. فهل لهذا المفهوم أسس وأبعاداً حقيقية بمعنى أنّه يعكس شعوراً إنسانياً بجسامته هذه الجريمة وامتدادها، أم أنّه مجرد تصوّر تقني لا يعدو كونه جزءاً من الإبداعات القانونية التي انبثقت من القانون الدولي عليها؟ بمعنى هل من شأن هذه الجريمة أن تولد تعبئة عالمية ضدّها أم أنّها تبقى محصورة في أطر المحاكم في حال تسوّق ملاحقتها في تجاوز الثغرات والنواقص التي ما زالت تعترى نفاذ القانون الدولي؟ وما يزيد من حجم هذا التحدي هو أنّه بخلاف العديد من الجرائم ضدّ الإنسانية التي حصلت خلال العقود الأخيرة، فإنّ حرب غزّة تميّزت بعاملين اثنين: وضوح دوافع إسرائيل لارتكابها، بمعنى أنّها لا تخفي توجّهها عميقاً نحو إنكار إنسانية أهالي غزّة؛ ووضوح استهداف المدنيين ومقوّمات الحياة في غزّة في سياق مشروع يأخذ بالحدّ الأدنى طابع تطهير عرقي (تهجير أهالي غزّة منها إلى صحراء سيناء أو على الأقلّ من شمالها في اتجاه حصرهم في جنوبها) وبشكل يزداد تبولوراً ووضوحاً طابع الإبادة الجماعية.

فيفعل هذا الوضوح المزدوج، يفرض السؤال حول كيفية التعامل مع هذه الجريمة نفسه من دون مجال لتجنّبها، وهو سؤال لا يطرح فقط على الدول إنّما على كلّ فرد منّا. وفيما شكّلت الحركات العالمية (والتي أخذت أشكالاً مبتكرة قد تكون الأولى من نوعها ومعها الكثير من المبادرات الحقوقية والأكاديمية التي أشارت من دون لبس إلى أنّنا أمام إبادة متحقّقة العناصر text book) أملاً في هذا الصدد، فإنّ تعرّض مجلس الأمن والدول الكبرى الداعمة لإسرائيل وبالأخصّ المحكمة الجزائية الدولية في اتّخاذ قرار صارم في وقف الإبادة إنّما يشكّل انكساراً وتأكلاً لهذا المفهوم في عمقه وأبعاده. وما يزيد من خطورة ذلك هو إشهار الولايات المتّحدة الأميركية تكراراً "الفيديو" في مجلس الأمن ضدّ وقف الأعمال الحربية، معظلة بذلك قدرة العالم على وقف الإبادة. هذا فضلاً عن الضغوط التي مارستها الدول الداعمة لإسرائيل بهدف قمع الجرائم والمواقف الداعية إلى وقف الإبادة في مجالها الداخلي، مشوّهة بذلك مسار التفاعل الطبيعي معها وصولاً إلى تجريمه ومعه تجريم أنسنة القانون الدولي. فلا يكفي تبعاً لذلك أن يكون لديك شعور إنساني بأنّ الجريمة تعنيك بل يقتضي أيضاً أن ترتضي المجازفة بمكاسب كثيرة للتعبير عن هذا الشعور. فإذا هدأت الحركات، سقط البعد الإنساني للجريمة، أقلّه في الوعي العام الدولي. ومن هذه الزاوية، بدأ كاتماً مساعي إسرائيل والدول الداعمة لها لإنكار إنسانية الفلسطينيين اقترنت بمساعي لا تقلّ خطورة في اتّجاه تجريد

القانون الدولي من عمقه الإنساني، بحيث تحوّل إنكار إنسانية هؤلاء إلى مجرّد مقدّمة لإنكار إنسانية قانون النزاعات، وعملياً إنكار الإنسان كقيمة عليا يشكّل الاعتداء عليها أخطر الجرائم.

وتالياً لا تكمن الخطورة فقط في غصّ الطرف عن هذه الإبادة بالذات أو في الحدّ من التعاطف مع ضحاياها قسراً إذا لزم الأمر، إنّما هي تكمن أيضاً في قضم مفهوم الجريمة ضدّ الإنسانية وإفراغه من أبعاده المتمثّلة في كونها تعني البشرية جمعاء. وعليه، وبدلاً من أن يهتمّ العالم للدفاع عن نفسه ضدّ هذه الجريمة، بقيت كبرى دول العالم تردّد بصورة بيغائية أنّ إسرائيل تمارس حقّ الدفاع عن النفس.

وقد تأكّد منحى إنكار أنسنة القانون في إغراق مشهد الإبادة بجدل تقني يتّصل بكيفية توصيف الأفعال المرتكبة من إسرائيل أو بالمرجع الصالح لتوصيفها. وليس أدلّ على ذلك من **محادثة** بعض الباحثين في حصول إبادة على أساس أنّه لم يتمّ تجاوز العتبة المطلوبة بعد. وقد سها هؤلاء عن أنّ ثقة ضرورة للتحرك، سواء حصلت الإبادة أو كئنا في طور حصولها أو أمام احتمال حصولها، في ظلّ إعلان إسرائيل نواياها بارتكابها. فكأنّما المطلوب أن يباد أهالي غزّة كلّهم كي نتجنّس أننا أمام إبادة! وما يزيد من قابلية الأمر للانتقاد هو أنّه، بمعزل عن النقاش التقني حول الإبادة (تدمير شعب) وفيما إذا تحقّقت أم لا، من الثابت أنّ الآلة الإسرائيلية تعمل أقلّه على التطهير العرقي ونسف مقوّمات الحياة في غزّة، وتحديدًا في القسم الشمالي منها، ممّا يجعلنا أمام جريمة تطهير عرقي هي بأقلّ تقدير جريمة ضدّ الإنسانية، جريمة تتطلب بدورها تحركاً عالمياً. في الاتجاه نفسه، سجّلت العديد من المواقف لمسؤولين سياسيين (منهم المفوض بالعلاقات الخارجية جوزيف بوريل) ترفض إدانة إسرائيل بارتكاب جرائم حرب أو جرائم ضدّ الإنسانية حجّة أنّ هكذا إدانة تتطلب محاكمة وتدقيقاً في دوافع الجيش الإسرائيلي للقيام بهذا العمل الحربي أو ذلك. هذا الموقف يبدو، في ظلّ انكفاء المدعي العام لدى المحكمة الدولية الجزائية الصالحة كريم خان عن أيّ تحرك، بمثابة تماو مع إفلات إسرائيل من العقاب وتخلّ واضح عن المسؤولية في منع الجريمة والدفاع عن "الإنسان".

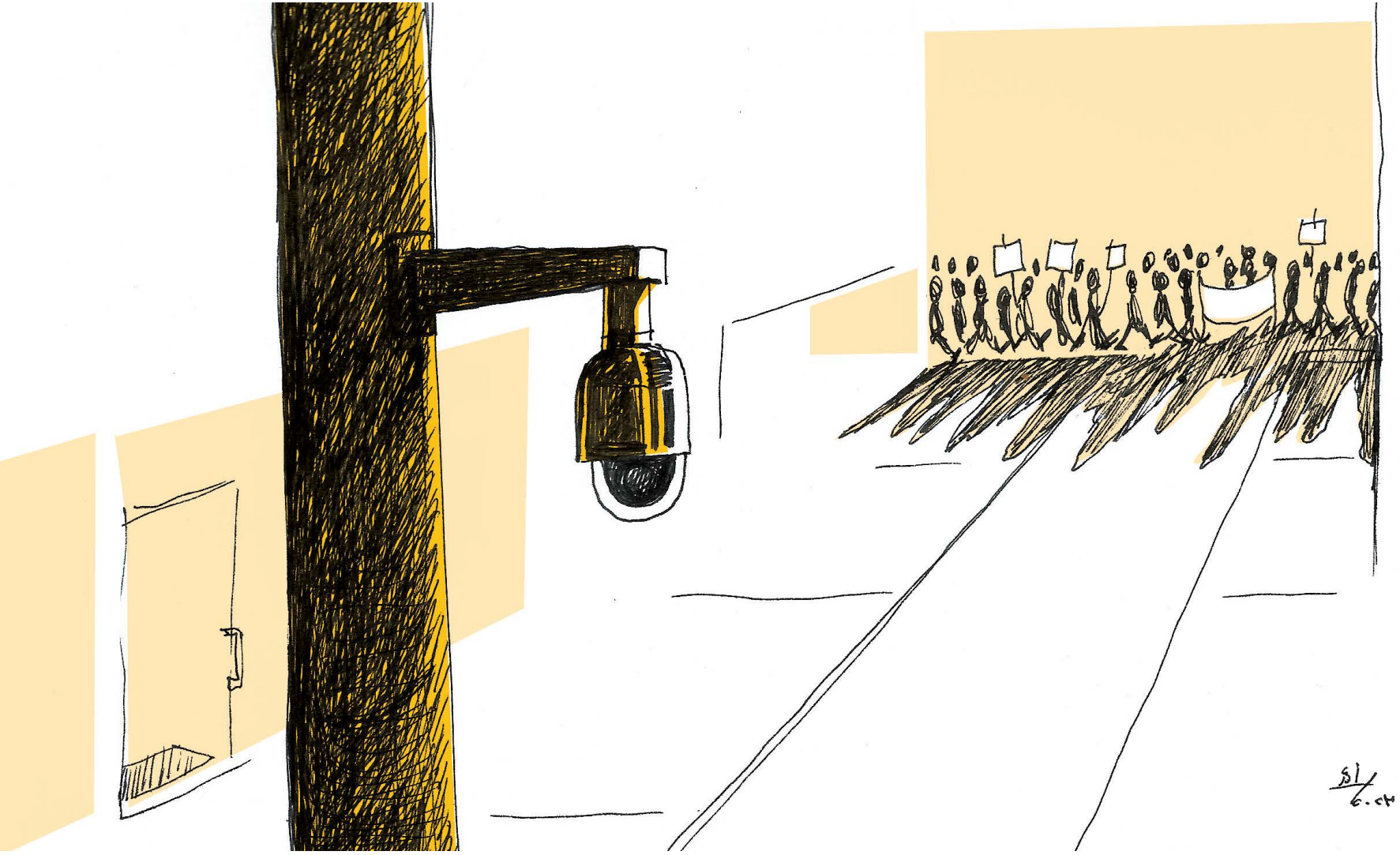
## حرب ضدّ الحقوق الأساسية والديمقراطية

تمثّل التشقّق الثاني الذي أحدثته حرب غزّة في التعرّض الواسع للحقوق الأساسية والتي تمّ تكريسها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كجواب هنا أيضاً على أهوال الحرب العالمية الثانية، على أمل أن تنخرط الدول كافة في بناء عالم يضمن لكلّ إنسان التمتع بهذه الحقوق وبالكرامة الإنسانية بمنأى عن الخوف والعوز. وإذا كان يفترض أن يحتفل العالم هذه السنة باليوبيل الماسي لهذا الإعلان، فإذا بذكرى هذه السنة تأتي مضرّجة بدماء آلاف الأطفال في غزّة، ممّا جعل الاحتفاء بهذه الذكرى خافتاً وخجولاً.

وتجلى التعرّض الأبرز لهذه الحقوق في تضييق حرّية التعبير، بما فيها حرّية الوصول إلى المعلومات واكتساب المعرفة والعلم والتظاهر والاستقلالية الأكاديمية، وذلك في ميادين مختلفة تتصل بشكل أو بآخر بالتنديد بالحرب الإسرائيلية وما ترشح عنه من أبعاد. وما يزيد من خطورة التعرّض لهذه الحرّيات الذي حصل بشكل خاص في الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وفرنسا وألمانيا والنمسا، أمران:

الأوّل، أنّ التعرّض للتمتّع بحرّية أساسية إنّما اقترن هنا بالتعرّض للوظيفة المتوخّاة من هذه الحرّية سواء اتّصل بالكشف عن الحقيقة أو التضامن مع شعب يعاني من الاحتلال والاستعمار والفصل العنصري والتطهير العرقي منذ 75 سنة،





رسم رائد شرف

الحضارات على أنقاض القانون الدولي، فإنّه يُؤمل، في المقابل، أن يشكّل هذا الشرخ صدمةً إيجابيةً ودرسا بشأن الإشكالات البنيوية في تنظيم الأمم المتحدة والعلاقات الدولية وتطبيق القانون الدولي.

ويُفرض هذا الدرس، في الواقع، توجهات ثلاثة:

الأول، تعزيز شبكات التضامن العالمي للدفاع عن أسنة القانون والعدالة بين الشعوب. وبالطبع تشكّل الحركات التي نشأت في دول الشمال السياسية بمناسبة حرب غزة، رافداً أساسياً لهذه الشبكات التي يؤمل منها أن تتطور إلى حراك عالمي لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي والحدّ من مشاريع الغطرسة والهيمنة على اختلافها؛

والثاني، ضرورة أن تعمل دول الجنوب على تعزيز سيادتها وتعبئة طاقاتها وصناعة قوتها وقدرتها على التصديّ للتهديد الدولي، والأهمّ تعزيز شبكات التعاون الإقليمي على اختلافها. وهذا الأمر يفرض تعزيز الديمقراطية في هذه الدول على نحو يجعلها محصنة داخلياً، فلا تختزل سيادتها بإرادة شخص واحد أو أشخاص معدودين؛

والثالث، ضرورة انخراط العالم، وضمنًا وكالات الأمم المتحدة، في عمل حقوقي وأكاديمي طويل الأمد لتحقيق عدالة انتقالية وفق معايير معيّنة بكلّ ما يتصل بالجروح العالمية التي أحدثتها الإبادة والكولونيلية، والتي ما تزال مفاعيلها تتحكّم في موارد الشعوب ومستقبلها، وذلك بهدف وضع حدّ لهذه المفاعيل، والأهمّ منع تكرارها كما هدّدت به حرب غزة؛ إذ إنّ هذه الحرب إنّما تعلمنا أنّ شعار never again يبقى شعاراً منفصلاً عن الواقع في غياب هذه العدالة، والأهمّ في غياب إيمان عميق بالمساواة بين الناس كافة. فلنتجرأ على ذلك، إنّها كأس لا بدّ للعالم من أن يشربها إذا أراد حقيقةً أن يبني سلاماً عادلاً تمهيداً لتوحيد الجهود في مكافحة الخطر الأكبر القادم: خطر انتقام الطبيعة من انتهاك قوانينها.

مقابل تساهلها الكبير حيال قتل أكثر من مائة صحافي (يفترض أنّهم الشهود على الحقيقة) في غزة، وحماسها لضبط وسائل التواصل الاجتماعي ونشر البروباغندا الإسرائيلية في وسائل الإعلام بكلّ ما فيها من معلومات ثبتت أكثر من مرّة أنّها مُختلفة ولا هدف لها إلا شيطنة غزة وتبرير الإبادة فيها.

## حرب ضدّ المشروع الكوني أو عودة زمن الكولونيلية

أخيرًا، سرعان ما أحدث اصطفاة دول الشمال السياسي مع إسرائيل شرخًا عالميًا فيما بينها وبين دول الجنوب، وبخاصة أنّ هذا الاصطفاة وُجد دولًا كولونيلية سابقًا أو دأبت على ممارسة هيمنتها على دول أخرى، وأنّ دعمها لإسرائيل إنّما أشر إلى تطبيعها مع الاحتلال والاستعمار والتطهير العرقي ومجمل الأفعال التي تمارسها بحق الشعب الفلسطيني منذ عقود. وقد أيقظ هذا الشرخ ذكريات إبادات واحتلالات انتهت في الماضي، من دون أن تخضع لأيّ معالجة، بل غالبًا من دون أن تنتهي مفاعيلها بالكامل، وهي ذكريات وُجدت تعبيراتها الأهمّ لدى الشعوب المستعمرة سابقًا، أو أقليتها المهاجرين المتحدّرين عنها والتي ما برحت تعاني التمييز والتهميش في الدول الأوروبية التي انتقلوا إليها. كما وُجدت تعبيراتها الأكثر بلاغة لدى الشعوب الأصلية في مختلف القارّات، والتي عكست تماهيًا عميقًا مع مأساة الفلسطينيين بفعل هذه الذكريات. وهذا ما عبّر عنه بعضهم بقولهم: "السكان الأصليون يعرفون تاريخ الفلسطينيين لأنهم عاشوه".

وما يعمّق هذا الشرخ أنّه يترافق مع تعرّض لانسنة القانون الدولي وتشكيك في دور الأمم المتحدة وموائيقها ومحاكمها وكيفية تطبيقها القانون الدولي الإنساني، بخاصة في ظلّ هيمنة دول الشمال السياسي على أهمّ مؤسساتها ووكالاتها. وفيما ينتظر تاليًا أن توظف حرب غزة القوميات على اختلافها وأن تؤجج صراع

السلطات السياسية في فرض التسليم بأمر معيّن، التسليم بأنّه يجب لأنه يجب، بمعزل عما يقتنع به العقل أو ينفيه. وإذا عرفنا أنّنا نتحدّث هنا عن قمع للحريّة في إحدى أخطر المسائل التي قد تطرح على أيّ مجتمع، أمكن القول إنّّه يؤدي عمليًا إلى تهديد أسس الديمقراطية. فإذا أمكن لسلطات هذه الدول التعرّض لمسائل بهذه الخطورة، فإنّ ذلك يعني أنّها تعدّ نفسها مخوّلة للمش بأيّ حريّة.

وما يفاقم من خطورة هذا التوجّه أنّ استخدام حجج عبثية غير عقلانية من أجل قمع الحريّات إنّما ترافق مع مسعى مُمنهج للتخلّص من أيّ ضوابط مبدئية أو مؤسّساتية، وبالأخصّ الضوابط التي تهدف إلى عقلنة القرارات العامة، ومعها الديمقراطية، وهي تحديدًا الضوابط التي تحول دون تحوّل الديمقراطية إلى غوغائية أو إلى نظام شعوبي محض أو إلى نظام توتاليتاري. وليس أدلّ على ذلك من استجواب رؤساء جامعات أميركية من قبل نواب في الكونغرس الأميركي على خلفية كيفية تعاملهم مع حركات الطلاب المؤيدة لفلسطين، وهو الأمر الذي انتهى باستقالة رئيسة جامعة بنسلفانيا. الأمر نفسه نلّمحه في تهميش دور الهيئات القضائية وممانعة قراراتها والعمل على تجاوزها. وهذا ما نستشفّه من إصرار الإدارة العامة الفرنسية على منع التظاهر بصورة متكرّرة بالرغم من القرارات الإدارية باعتبارها غير قانونية أو من مسعى البرلمان البريطاني إلى حظر الدعوات إلى مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها تبعًا لقرار قضائي اعتبر أنّ الدعوة إلى المقاطعة مشروعّة. الأمر نفسه يتّصل بالمتفقين (أو ما كان يصطلح على تسميته قضاة الرأي) بدليل منع محاضرة جوديث باتلر في فرنسا أو سحب جائزة حنا آراندت من ماشا جنسن، فضلًا عن بعض المؤشّرات لضبط أو تخذّذت مواقف نقدية ضدّ إسرائيل أو شرّ حملات عليها للتشكيك في موضوعيتها أو شيطنتها.

وقد بلغ تعارض هذه الأنظمة مع العقلنة أوّجه مع إعلان حساسيتها إزاء "الحقيقة"، حقيقة ما حصل ويحصل في فلسطين منذ 75 عامًا، بحجّة أن لا شيء يبرّر ما حصل في 7 أكتوبر

وبالأخصّ مع شعب يواجه اليوم إبادة جماعية. بمعنى أنّ التعرّض إنّما طال المجال الذي يفترض أن تتمتع الحريّة فيه بأوسع هامش ممكن لارتباط ممارستها بغايات نبيلة تتمثّل في الدفاع عن مصلحة إنسانية سامية.

الثاني، أنّ التعرّض استند إلى حجج عبثية تمامًا لا تصمد أمام أيّ جدل جدّي. وليس أدلّ على ذلك من الخلط المتواصل والمنتظم بين معاداة السامية أو كراهية اليهود ومعاداة إسرائيل أو الصهيونية. العبث نفسه نجده في اعتبار إعلان التضامن مع الشعب الفلسطيني أو رفع العلم الفلسطيني أو لبس الكوفية أو استخدام عبارة انتفاضة أو فلسطين حرة من النهر إلى البحر أو الدعوة إلى مقاطعة المُنتجات الإسرائيلية أو حقّ مُنتجات المستوطنات في الضقّة على أنّها تنمّ عن معاداة للسامية أو تشجيع للإرهاب.

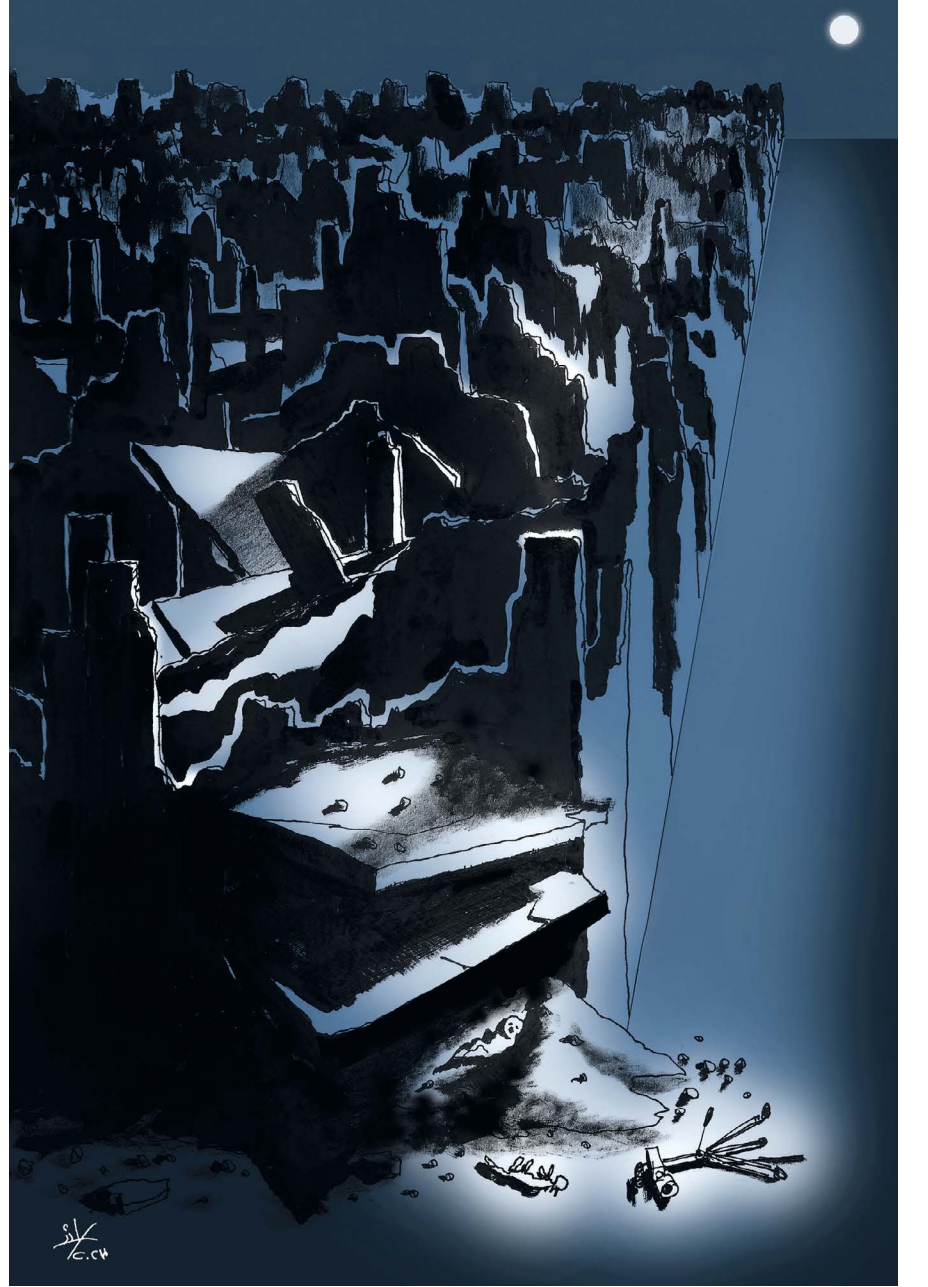
## تحوّل إنكار إنسانية الفلسطينيين إلى مقدّمة لإنكار إنسانية قانون النزاعات

فكأنّما تمّ التعرّض لأبيل أشكال ممارسة حريّة التعبير من خلال استخدام حجج واهية جاز وضعها في فقة العبث، تتصلّ كلّها بتجنّب مخاطر وهمية وغير حقيقية. كما صدر هذا التعرّض من الدول الداعمة للحرب الإسرائيلية بما يؤكّد ارتباطه بغايات سياسية عنوانها العريض تسهيل سير العملية الإسرائيلية (الإبادة) من خلال تحصينها إزاء تنامي الاحتجاجات العالمية عليها. وقد بدأ التعرّض من هذه الزاوية بمثابة انعكاس لإرادة استبدادية لدى



# التفكير المحرّم

كريم نقور



رسم رائد شرف

مجزّد من النطاق الزمني-المكاني وشاذّ عنه، إذ إنّ فظاعة ما ارتكبته حماس تحجب أيّ اعتبار آخر، لا سيّما سياق الأحداث وتاريخ الصراع في المنطقة. بالتالي، تُصبح أيّ محاولة لفهم سياق 7 أكتوبر، حقّ ولو ترافقت مع إدانة حماس أو انتهت إليها، بمثابة اصطاف مع الطرف الآخر أو تبرير له، وصولاً إلى حدّ اعتباره معادياً للسامية أو داعماً للإرهاب تقتضي إدانته بحدّ ذاته.

على هذا الأساس، بنت إسرائيل إستراتيجية سرديتها الحربية الراهنة. فبالإضافة إلى استخدامها أدوات دعائية الحرب التقليدية (من ضمنها بروباغندا الفظاعة والأخبار الكاذبة)، حاولت إرساء معادلة التفكير المحرّم في النقاش العام (وفق المفهوم الألماني له: Denkverbot) وصولاً إلى قمع حريّة التعبير في كلّ ما يتّصل بهذه المسألة. هي إستراتيجية سردية ثلاثية المحاور تُؤدّي إلى تغليب السردية الإسرائيلية على أيّ اعتبار آخر، ودرء أيّ نقد محتمل لإسرائيل أو أيّ محاولة لمحاسبتها أو لوضع ضوابط لمشروعها.

## التفكير المحرّم لحجب السياق أو الحقيقة

هجوم حماس "لم يأت من فراغ". بهذه العبارات من مداخلته أمام مجلس الأمن في 26 تشرين

الأول، حاول أمين عام الأمم المتّحدة، أنطونيو غوتيريش، إدخال بعض التوازن على كيفة مقارنة أحداث 7 أكتوبر والتذكير بما يواجهه الشعب الفلسطيني منذ عقود من "احتلال خانق" واستيطان وعنّف من قبل النظام الإسرائيلي. لكن سرعان ما أتت ردّة الفعل الإسرائيلية عليه على لسان وزير خارجيتها، إيلي كوهين، الذي ألغى اجتماعه المقرّر مع غوتيريش، مبرّراً الأمر بأنّه "لا توجد مساحة لمقاربة متوازنة" في هذه المسألة وأنّه "يجب محو حماس من على وجه الأرض". من ناحيته، دعا السفير الإسرائيلي لدى الأمم المتّحدة، جلعاد أردان، الأمين العام إلى الاستقالة متهمًا إياه بتبرير مجزرة 7 أكتوبر (والإرهاب إذّاك)؛ في المقابل، اعتبر داني دايان، رئيس ياد فاشيم (Yad Vashem)، مركز الأبحاث الإسرائيلي في أحداث الهولوكوست ولتخليد ذكر ضحاياها، أنّ من يبحث لفهم أحداث 7 أكتوبر أو يبحث عن سياق تبريري ولا يُدين حماس، يرسب في الاختبار، وعلى هذا الأساس "رسب الأمين العام [في] الاختبار"، علماً أنّ كلمات غوتيريش هذه أتت بعد إدانته الواضحة لما قام به حماس في 7 أكتوبر.

ردّة الفعل الإسرائيلية على كلام غوتيريش هذه تتسق مع إستراتيجيتها في تجريد أحداث 7 أكتوبر من السياق الزمني-المكاني في اتجاه تحريم التفكير فيه (Denkverbot) وإرساء معادلة ثنائية القطب على النقاش العام: إمّا أنت معنا بالكامل أو ضدنا بالكامل. إدانة حماس لا تكفي، المطلوب هو دعم مجرّد وغير مشروط لما تفعله أو ستفعله إسرائيل رداً على طوفان الأقصى.

ومن دون التقليل من نجاح هذه الإستراتيجية في الهيمنة على الخطاب العام في دول الشمال السياسي (أقله في الفترة الأولى من العدوان الإسرائيلي)، فإنّ عبارة غوتيريش وردّة الفعل الإسرائيلية عليها شكّلت مناسبة لتعميق النقاش بشأن كيفة مقارنة 7 أكتوبر. هذا ما نستشفّه من البيان الصادر عن منظمة هيومن رايتس ووتش التي أُننت على أهميّة التذكير بأنّ 7 أكتوبر لم تحصل في فراغ، معتبرة أنّ التذكير بالسياق ومسؤولية إسرائيل في المشروع الاستيطاني-الاستعماري مهمّ جدّاً لفهم ما يحصل، من دون أن يرشح ذلك عن أيّ تبرير لأيّ عمل شنيع (Atrocities) قد ارتكب أو سيرتكب من أيّ من أطراف النزاع. وهذا أيضاً ما أكّدت عليه المقرّرة الخاصة للأمم المتّحدة بشأن الأراضي الفلسطينية المحتلة، فرانشيسكا ألبانزي، في تصريحها أمام الجمعية العامة للأمم المتّحدة في دورتها الـ 78، معتبرة أنّ "جحيم اليوم (أي عملية حماس في 7 أكتوبر) لا يمكن أن يعتم على عنف العقود الماضية"، إذ إنّ معالجة الأزمة "تحتّم علينا فهم ما أدّى إليها. هذا لا يعني التبرير أو التخفيف من فظاعة الجرائم التي ارتكبت بحقّ المدنيين الإسرائيليين في 7 أكتوبر، بل هذا الأمر يدعوننا إلى حسن مواجهة الأعمال الشنيعة في سياق ما سبقها".

ويلتقي هذان الموقفان إلى حدّ بعيد مع رأي جوديث بلنر (Judith Bulter) [حول بوضلة الحداد والمقاربة الأخلاقية لإدانة العنف](#). هذا الرأي عبّر عن استغراب شديد إزاء الحوول دون فهم العمل الذي دينه، كأنما المعرفة أصبحت تشكّل بحدّ ذاتها مدخلاً إلى نسبية القيم، وتخفّف من قدرتنا على الحكم، أو كأنما التقييم النقدي والمستنير يُؤدّي إلى الفشل الأخلاقي والتواطؤ مع ارتكاب جرائم شنيعة. وقد خلص هذا الرأي إلى أنّ فهم السياق لا يهدف إلى تبرئة حماس أو عقلنة العنف وتبريره، إمّا هي عملية فكرية ضرورية لإيجاد حلول خارج دوامة العنف. أمّا مطالب الإدانة الأخلاقية بمعزل عن السياق، فهي تعيد تدوير أشكال من الاستعمار العنصري الأيل إلى قراءة المسألة كصراع بين العالم المتحضّر (إسرائيل) والهمجية (الحيوانات البشرية)، وفق بلنر، بكثير من الاختزال.

لم تكتف إسرائيل والقوى الداعمة لها بالعمل على إخراج سياق الاحتلال والحصار وكل ما ارتكبته خلال العقود الماضية من مجال النقاش، إمّا عملت في الآن نفسه على تسويق المعلومات والآراء التي تتناسب مع مصالحها من دون أن تجد حرجاً في تسويق معلومات كاذبة قطعاً أو مضخّمة في قراءة "بديلة" للواقع.

## البروباغندا الإسرائيلية: شيطنة حماس و... غزّة

يكاد يكون مُسلّمًا به أنّ إسرائيل سارعت منذ الساعات الأولى بعد عملية طوفان الأقصى إلى نشر معلومات مُلقّقة بشأنها. وقد بلغت درجة شيطنة حماس حدّ مقارنة هذه الأعمال بالمحرقة النازية، تمهيداً لتسويق التعامل مع حماس تمامًا كما تمّ التعامل مع النازية. وقد ضمنت إسرائيل نجاح هذه البروباغندا من خلال تواطؤ وسائل إعلام غربية سارعت إلى تكرار نشر هذه المعلومات من دون التدقيق في مصدرها أو صحتها. ولم يُكشّف كذب المعلومات المنشورة إلا لاحقاً وتدرجياً وبصورة مجتزأة. فالحرائق (بما يذكّر بالمحرقة) لم تتسبّب فيها حماس إمّا القوّات الإسرائيلية؛ وكذلك قتل عدد كبير من الإسرائيليين، وخصوصاً المدنيين منهم، وحرق وتدمير البيوت والسيارات. وإذ أكّدت وسائل إعلامية إسرائيلية مثل هآرتس (Haaretz) هذا المعطى، [هُدّدت بالمقاطعة وسحب التمويل الدعائي الحكومي من قبل وزير الاتصالات الإسرائيلي](#). يُضاف إلى ذلك كمّ من الأخبار الملقّقة والتي انتشرت بشكل واسع في وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي، أخطرها [الخبر المتعلّق بقطع المقاتلين الغزّويين رؤوس 40 طفلاً في مستوطنة كفار عرّة](#)، والذي نقلته أولاً قناة i24 الإسرائيلية ليسارع الرئيس الأمريكي جو بايدن إلى تبنيّه بعد تأكيد اطلاعه على صور هؤلاء، قبل [تراجع البيت الأبيض عن أقواله](#) بعد افتضاح كذب المعلومة. في اتجاه الشيطنة نفسه، عمدت إسرائيل إلى نعت حماس بالدواعش مستفيدة من تنامي الإسلاموفوبيا والتراكمات الحاصلة في الحروب المعلنة ضدّ ما يُسمّى الإرهاب الإسلامي، وبخاصة منذ 11 أيلول 2001. وليس أدلّ على ذلك من [رواج توصيف 7 أكتوبر على أنّه "11 أيلول الإسرائيلي، بل أقطع منه](#).

بروباغندا أخرى اعتمدتها إسرائيل بشكل واسع لقصف أيّ هدف تريده في غزّة، قوامها أنّ حماس تتخذ من أهلها "دروعاً بشرية"، وأنها تحتمي بمنشآتها المدنية وضمناً المستشفيات والمدارس، وصولاً إلى المزج التام بين أهالي غزّة وحماس كما نستشفّ من تصريحات الرئيس الإسرائيلي إسحق هارتزغ بأنّ الحرب هي ضدّ أمة بأكملها، في توجّه مؤداه إنكار إنسانية الفلسطينيين وزجهم جميعاً في خانة الإرهاب المُثبت بحدّ ذاته (self-evident terrorism). وعليه، وفي ظلّ هذه البروباغندا، شهدنا تارةً قصف مجمع سكني يقطنه مئات المدنيين بحجّة توافر معلومات عن تواجد مسؤول من حماس فيه، وطوراً إخلاء المستشفيات بل اقتحامها وتدميرها، وعلى الأقلّ وضعها خارج الخدمة، بحجّة أنّ حماس تستخدم أنفاقاً تحتها. وعموماً، بدت تأكيدات إسرائيل كافية من أجل انتزاع مقبوليّة استهداف أيّ منشأة مهما بلغت درجة حمايتها دولياً، بل مهما بلغت فداحة الثمن الإنساني الناتج منه. وعليه، تمّ إخلاء كُبريات المستشفيات في شمال غزّة مع ترك عدد كبير من المرضى (ومنهم الأطفال الخدّاج الذين تحلّت جثامينهم الصغيرة على أسرة أحد المستشفيات المستهدفة) لمصيرهم. وليس أدلّ على هذه البروباغندا من الفيديو الترويجي



وهو ما ردع العديد من الصحافيين والمحليين والمفكرين حول العالم من إبداء آرائهم بحرية في النقاش العام.

### • الوجه السابع: إسرائيل فوق المساواة بقوة القانون، والعرب والمسلمون مدانون حتى إثبات العكس:

وهو أمر التمس بشكل خاص في ألمانيا وفرنسا جراء مساعي بعض السياسيين إلى طرح مشاريع قوانين تحضن إسرائيل من النقد في الظاهر فيما تعزز التمييز العنصري تجاه العرب والإسلام. ففي فرنسا **أُعيد طرح اقتراح قانون** (بعدما كان قد تمّ التداول بموضوعه في العام 2019)، لمعاقبة معاداة الصهيونية أمام مجلس الشيوخ (من ضمنها معاقبة أيّ منازعة بوجود دولة إسرائيل وتحقير دولة إسرائيل)، وهو منحى تجريبي **سُجّل أيضًا في الولايات الأمريكية المتحدة**. أمّا في ألمانيا، فقد دعا الرئيس الألماني فرانك-فالتر شتاينماير (Frank-Walter Steinmeier) في 8 تشرين الثاني الألمان من أصل عربي إلى أخذ مسافة واضحة من معاداة السامية ومن منظمة "حماس"، وكأنما يطلب منهم براءات ذمّة بغية التمييز التصفيقي بين "العربي الجيد" و"العربي السيئ"، في موقف واضح بعنصريته غير المسبوقة إزاء العرب، كما **أعلن البرلمان الألماني مناقشته مشروع قانون يؤول إلى فرض شروط جديدة للحصول على الجنسية الألمانية، أهقها الالتزام بحق إسرائيل بالوجود مقابل تحريم نكران هذا "الحق"**. عمليًا، تؤول هذه الخطوات في بلدان الشمال السياسي إلى مأسسة تطويع الشعوب من أصل عربي أو إسلامي وإخضاعهم لمبايعة إسرائيل بمعزل عن أي اعتبار آخر في الظاهر، فيما تعزز السياسات العنصرية ضدّهم في جوّ متفاقم من رهاب اللاجئين (واستطرادًا العرب والإسلام عمومًا) مقابل تفشّي غير مسبوق (منذ نهاية الحرب العالمية الثانية) للحركات السياسية المتطرّفة والفاشية، لا سيّما في أوروبا.

### • الوجه الثامن: حجب الصحافة المعارضة وقتل الصحافيين أو التهديد بالقتل:

وهو الوجه الأخطر من معاقبة الاعتراض على السردية الإسرائيلية. فمنذ 7 أكتوبر، استهدفت إسرائيل العشرات من الصحافيين، أكان في غزة أو خارجها (وصولًا إلى الحدود الجنوبية اللبنانية)، فيما **هددت بإقفال محطة الجزيرة** (بعدما طلب منها التخفيف من حدّة أخبارها)، **وقصفت مكاتب وكالة فرانس برس (AFP) وقتلت عائلة الصحفي في الجزيرة، وائل الدحود**. كلّ ذلك، وسط غياب أيّ إدانة جدّية من المجتمع الدولي، لا سيّما دول الشمال السياسي، وفي مخالفة صارخة لحريّة الصحافة ودورها الأساسي والرائد في تغطية الحروب. وقد وصل ضيق صدر الحكومة الإسرائيلية حيال الصحافة حدّ التلويح بمعاقبة الصحافة الإسرائيلية نفسها على خلفية تغطية أحداث 7 أكتوبر. هذا ما نستشفّه من تهديد وزير الاتصالات الإسرائيلي، شلومو كارهي (Shlomo Karhi)، هاآرتس (Haaretz) **بسحب التمويل الدعائي الحكومي المخصّص لها**.

المقاطعة باعتبارها معادية للسامية، مُعتمدًا التعريف العملي لـ"معاداة السامية" للتحالف الدولي لإحياء ذكرى المحرقة الذي يمزج بين معاداة إسرائيل ومعاداة السامية. وهو حظر سُجّل أيضًا في عدد من الولايات الأمريكية وفي المملكة المتحدة مؤخرًا، حيث **ناقش البرلمان البريطاني في تموز 2023 مشروع قانون** يحظر على المجالس المحليّة والجامعات والهيئات العامة الأخرى مقاطعة الدول الأجنبية، وذلك تصدّيًا لتوجّه إلى سحب الاستثمارات من صناديق إسرائيلية. وقد خضّ مشروع القانون بالذكر إسرائيل وحدها تأكيدًا على سعيه إلى حماية مختلف وحداتها الاستيطانية في الأراضي المحتلة. كما يُشار إلى أنّه، وفي حين كانت محكمة التمييز الفرنسية قد اعتبرت في العام 2015 أنّ ممارسات حركة المقاطعة تشكّل عملاً يحضّ على التمييز، **حكمت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في العام 2020 ضدّ فرنسا** تبعًا لطعن قُدّم أمامها ضدّ الحكم المذكور، على اعتبار أنّ هذا الأمر يشكّل مخالفة لممارسة حريّة التعبير، الأمر الذي اضطرّ محكمة التمييز الفرنسية إلى العدول عن توجّهها السابق.

### • الوجه الخامس: التهديد الوظيفي والصرف من الخدمة:

وهو أمر تمّ تسجيله في مختلف المجالات والمستويات، لا سيّما بعد 7 أكتوبر، **وندد به عدد من مقرّري الأمم المتحدة الخاضعين**. فبالإضافة إلى خسارة بعض المشاهير المتضامنين مع الغزّويين مشاريع وعقودًا لهم بسبب مواقفهم، مثلما حصل مع بعض الرياضيين وكلّ من الممثلة الإباحية السابقة (لبنانية الأصل) ميا خليفة والممثلة الأميركية سوزان سارندون (Susan Sarandon) وعارضة الأزياء العالمية من أصل فلسطيني بلّا حديد (Bella Hadid)، تمّ صرف عدد من الأشخاص، لا سيّما صحافيين، من مناصبهم بسبب منشورات لهم متضامنة مع الفلسطينيين. وهذا ما حصل مع إهراء الأخرس (كندية من أصل فلسطيني) التي **تمّ صرفها من Global News في كندا، ومايكل أيزن (Michael Eisen) رئيس تحرير المجلّة الأكاديمية العلمية eLife والكاتب في مجال الرياضة في مجلّة PhillyVoice جاكسون فريك (Jackson Frank)**. من ناحية أخرى، هُدّد عدد آخر في وظائفه بسبب تضامنه أو احتمال تضامنه مع الغزّويين أو القضية الفلسطينية، وهو أمر تمّ تسجيله بشكل خاص في فرنسا مع **الباحثين المتخصّصين بمسائل الشرق الأدنى**، فيما دُفع بعضهم إلى الاستقالة، على غرار ما حصل مع **رئيسة جامعة نيسلفانيا الأميركية ليز ماغيل** بعد خضوعها مع رؤساء جامعات أميركية أخرى لاستجواب في الكونغرس الأميركي.

### • الوجه السادس: تحوير مفهوم معاداة السامية:

وهو أمر حصل من خلال الخلط بين اليهود وإسرائيل، وصولًا إلى الخلط بين معاداة السامية ونقد إسرائيل. وهذا تحديداً ما نقرأه مثلًا في تعريف التحالف الدولي لإحياء ذكرى المحرقة (IHRA) لمعاداة السامية (غير المُلزم قانونًا) والذي **تسترشد به المفوضية الأوروبية**، بحيث يضمّ: "استهداف دولة إسرائيل، في تصوّرها كجماعة يهودية" أو "الادّعاء بأنّ وجود دولة إسرائيل هو مسعى عنصري" أو "المقارنة بين سياسات إسرائيلية معاصرة والنظام النازي" إلخ. وقد توجّه الخطاب الإسرائيلي منذ 7 أكتوبر نحو إلغاء أيّ التباس حول هذا الأمر، معتبرًا أيّ نقد لإسرائيل، مهما كانت النية من ورائه، بمثابة عمل معادٍ للسامية بحدّ ذاته،

لتحقيق غاية وردت عرضًا فيه وهي آلية الحجب المستتر، في موازاة تجاهلها الغاية الأساسية منه الكامنة في حماية المساحات الافتراضية وإلزام مواقع التواصل الاجتماعي باحترام الحقوق الأساسية، لا سيّما إجراءات المحاكمة العادلة.

### • الوجه الثاني: منع التظاهرات الداعمة للغزّويين:

مثلما حصل في عدّة بلدان أوروبية في مقدّمتها **فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة وسويسرا** وغيرها. وإقرار مثل هذه الإجراءات، المخالفة لحريّة التظاهر وللعهود الدولية (لا سيّما المادة 21 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان)، تمّ التدرّج بحجج مختلفة مثل معاداة السامية أو دعم الإرهاب أو الإخلال بالنظام العام. وقد سجّلت في هذا المضمار انزلاقات فادحة، كأن يُعدّ شعار "فلسطين حرّة من النهر إلى البحر" بمثابة دعوة إلى إبادة اليهود، بالرغم من **تذكير منظمات حقوقية** بالحكم الصادر عن محكمة الاستئناف في أمستردام في 15 آب 2021 والتي اعتبرت أنّ الشعار لا يستهدف اليهود كأقلية عرقية أو دينية. كما تمّ منع رفع الأعلام الفلسطينية أو حتى ليس **الكوفية الفلسطينية** في بعض الدول، وكأنّما أصبحت يمتلآن رموز الإرهاب أو كأنّما أصبح رفض الاحتلال أو مجرّد التضامن مع الشعب الفلسطيني أو المطالبة بوقف إطلاق النار والتضامن مع غزة مناصرة للإرهاب ودعمًا له ودعوة إلى إبادة اليهود.

### • الوجه الثالث: إقصاء الأصوات الفلسطينية من المساحات العامة:

لعلّ أكثر الأمثلة رمزية هنا هو **إلغاء حفل 20 تشرين الأول، الذي كانت ستُمنح فيه عدنية شيلي جائزة لبيتروم الألمانية المخصّصة لكاتبات من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والعالم العربي لروايتها "تفصيل ثانوي"** التي تعزّي عدوانية إسرائيل عند نشأتها ضدّ سكّان المكان الأصليين كما في زمن الاحتلال. وقد برّز منظمو المعرض إلغاء الحفل بـ"الإرهاب الهامجي الذي شتته حماس على دولة إسرائيل"، في موازاة إعلانهم تخصيص "مساحة المعرض للأصوات الإسرائيلية".

وقد امتدّ هذا النوع من الإقصاء أيضًا إلى الأوساط الأكاديمية، مثلما حصل مع المحامي ربيع إغبارية الذي كان من المفترض أن ينشر بحثًا له حول الوضع القانوني في فلسطين تحت عنوان "النكبة المستمرة" في مجلّة هارفرد القانونية (Harvard Law Review)، فاذا به يُفاجأ بقرار من إدارة التحرير في 18 تشرين الثاني بعدم نشر دراسته من دون تبرير وتبعًا لما أشارت إليه إدارة المجلّة من جدال داخلي لم تُشارك معه تفاصيله بوضوح، **فتمّ نشر البحث في مجلّة The Nation الإلكترونية**.

### • الوجه الرابع: حظر حركة مقاطعة إسرائيل:

أثبتت نجاح آلية عملها منذ سنوات، لدرجة اعتبارها من قبل إسرائيل **منذ 2015 تهديدًا إستراتيجيًا من الدرجة الأولى وعملاً معاديًا للسامية**. وفي حين تفاقم نشاط الحركة حول العالم بعد 7 أكتوبر مشكّلًا وسيلة فعّالة للتنديد بحرب إسرائيل والضغط عليها، جهدت الماكينة الإسرائيلية في الشمال السياسي لحظر حركة المقاطعة. وهذا بالفعل ما أمكن مشاهدته في بعض البلدان الأوروبية مثل ألمانيا، حيث أصدر البرلمان في العام 2021 قرارًا أدان فيه حركة

الذي بثّه الجيش الإسرائيلي والذي أظهر أسلحة وذخائر "اكتشفت" داخل المستشفى، وهو أمر **حُضِنه** بعد إخلاء المستشفى عدد من وسائل الإعلام في الشمال السياسي.

تجلّت البروباغندا نفسها في مساعي تبرئة إسرائيل من جرائم عدوانها أو التخفيف من أثرها. هذا ما شهدناه بشكل خاص تبعًا لمجزرة المستشفى الأهلي العربي - المعمداني في 17 تشرين الأول، والتي لقيت استهجانًا شعبيًا. كما شهدناه في إنكار مآسي الغزّويين والتلميح إلى أنّ الإدارات العامة في غزة (والتي تديرها حماس) تعتمد إلى تضخيم أرقام الإصابات والضحايا بهدف استجراح الاستعطاف الدولي، وصولًا إلى **حدّ وصف هنانيا نفتالي هذا الأمر بـ"البليود" (Pallywood)**، في إحياء منه بأنّ ما تنشره إدارة غزة أشبه بالأفلام منه إلى الواقع.

ومن المهمّ التذكير أنّه ما كانت البروباغندا الإسرائيلية لتنجح لولا الدور الذي لعبته الهاسبارا (הספרא) في مختلف المؤسسات الإسرائيلية والمؤسسات الشريكة لها حول العالم (لعلّ أشهرها AIPAC في الولايات المتحدة) ونفوذ النظام الإسرائيلي إذك في وسائل الإعلام الحليفة أو المملوكة من إسرائيليين، لا سيّما في دول الشمال السياسي، مثل قناة BFMTV الإخبارية الفرنسية المملوكة من صاحب الأعمال الفرنسي-الإسرائيلي، باتريك دراخي (Patrick Drahi)، وهو نفسه مالك قناة i24 الإسرائيلية المذكورة أعلاه. انعكس هذا على أداء وسائل الإعلام المنحاز تمامًا للسردية الإسرائيلية وعلى تراجع معايير الموضوعية والمهنية في تغطيتهم الأحداث، لا بل إنّ هذا الواقع يتقاطع أيضًا مع **خصخصة قسم آخر من الإعلام والسيطرة السياسية عليه، وتداعيات هذا الأمر على مستوى المحتوى والخط التحريري**.

## المحور الثالث: تقييد حريّة التعبير صوتًا للسردية الإسرائيلية:

تبقى إستراتيجية إسرائيل السردية عرضة للتفتّت، لا سيّما في ظلّ الثورة المعلوماتية والفكرية التي أسفرت عن انتشار منصات التواصل الاجتماعي الافتراضي. وعليه، وجدت إسرائيل نفسها مضطّرة لإنجاح بروباغنداها إلى استدعاء تعاون حلفائها وداعميها لتضييق مجال حريّة التعبير وابتداع وسائل جديدة لإسكات الأصوات المعارضة والناقدة لها، فضلًا عن استخدام ما لديها من نفوذ مالي وسياسي لترهيب هذه الأصوات عند الاقتضاء. وقد تجلّى هذا الأمر على أوجه عدّة:

### • الوجه الأوّل الحجب المستتر (Shadow Banning):

هو آلية الحدّ من ظهور مستخدم ما في المساحة الافتراضية العامة وحجب وصول منشوراته إلى مستخدمين آخرين. وهو أمر طال بشكل خاص الحسابات النقدية لإسرائيل أو المنددة بقطاع حربها على غزة. ويسجّل هنا بشكل خاص موقف المفوضية الأوروبية التي **أرسلت في 12 تشرين الأول (5 أيام فقط بعد بدء الحرب) طلبًا رسميًا إلزاميًا** إلى منصّة X للحصول على معلومات حول كيفية معالجة المنصّة لخطاب الكراهية والمعلومات المضلّة والمحتوى المتعلّق بالإرهاب إزاء حرب إسرائيل على غزة (عمليًا لحجب الحسابات الداعمة للغزّويين تحت ذريعة دعمها للإرهاب)، مستعينة بقانون الخدمات الرقمية (Digital Services Act) الصادر في العام 2022. واللافت أنّ المفوضية استخدمت هذا النصّ



# مشارك حول القانون الدولي أو مساعٍ لأبلسة "الإنساني"

نزار صاغية ونور كلزي



مجسم اللاعنف: مسدس ماسورته معقودة

الحق" على نقيض القانون الدولي في تضمين الاقتراح الأميركي المقدم في تاريخ 25 تشرين الأول إلى مجلس الأمن التأكيد على "هذا الحق الطبيعي"، وقد رفضته الصين وروسيا والإمارات المتحدة العربية لهذا السبب بالذات. كما تأكد في تقرير رفض بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية الاقتراح الروسي المقدم في 16 تشرين الأول لأنه "لم يلحظ حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها".

وعليه، بدا بوضوح كأي أن الدول الداعمة لإسرائيل استغلّت البروباغندا الحاصلة حول 7 أكتوبر (بما تخلّلتها من تضخيم وكذب بشأن مسؤولية حماس) من أجل إحداث تعديل بالغ الخطورة في مضمون القانون الدولي أو تحديداً في كَيْفِيَّةِ مقارنته وتفسيره: الاعتراف بحق "دولة احتلال" في الدفاع عن نفسها ضدّ شعب محتلّ خلافاً لأحكامه كما يُعمل بها حالياً. وهذا التعديل يرشح مؤكّداً خطورة مزدوجة: فعدا عن أنّه يخوّل إسرائيل شنّ عدوانها ضدّ غزّة من دون حصولها مسبقاً على قرار من مجلس الأمن يجيز لها ذلك بحجّة أنّها تمارس بذلك حقاً طبيعياً، فإنّه يؤدي عملياً، علاوة على ذلك، إلى تأييد الاحتلال الذي يصبح مخوّلاً تدمير أيّ حركة مقاومة قد تتكوّن ضده متدرّجاً بالحجّة نفسها. وما يزيد من خطورة مواقف هذه الدول، هو أنّها لازمت تأكيد "حقّ إسرائيل في الدفاع عن نفسها" بالرغم من أنّ العدوان على غزّة اتخذ لاحقاً منحى تجاوز بدهاء، من حيث أهدافه ونتائجه، حقّ الدفاع بكثير، ليقارب الإبادة الجماعية. وقد أشرّ ذلك إلى الأهمية التي توليها هذه الدول لترجيح كفة الاحتلال، القائم في عمقه على اللامساواة، على المحافظة على الإنسان كقيمة عليا.

وقد جاء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في تاريخي 26 تشرين الأول و12 كانون الأول 2023 بالدعوة إلى هدنة إنسانية وإلى حماية المدنيين واحترام الالتزامات القانونية والإنسانية انتكاسة لهذه المحاولات الحثيثة لتكريس حقّ إسرائيل في الدفاع عن نفسها. وليس أدلّ على ذلك من تعليقي ممثل الكيان الصهيوني [جعاد إردان](#) والمراقب الدائم عن دولة فلسطين رياض منصور على القرار الأول. ففيما اعتبر الأول أنّ رفض الجمعية العمومية إدانة حماس هو بمثابة "رفض للاعتراف بحقّ إسرائيل في الدفاع عن نفسها"، سجلّ الثاني بصورة بليغة، وعن حقّ، أنّ القرار المذكور هو بمثابة "رسالة تبعتها الجمعية العامة إلى أيّ شخص يحاول إعادة كتابة القانون الدولي".

وعليه، وفيما أمكن القول إنّ إسرائيل فشلت حقّ الآن، بالرغم من تأييد معظم دول الشمال السياسي لها، في اكتساب حقّ الدفاع عن النفس، فإنّه من المؤكّد أنّ هذه المحاولة كشفت حقيقة مخطّط هذه الدول في حُرْف القانون الدولي عن تصوّراته الأساسية القائمة على المساواة بين الدول، في اتجاه تحويله إلى قانون براعي مصالح دول الاحتلال في تأييد احتلالها، وهو أمر يعني في حال حصوله إلباس قانون القوة والهيمنة لباس القانون.

## حجب حق تقرير المصير بتهم الإرهاب

تماماً كما التفتّ الدول الكبرى الداعمة لإسرائيل (ومعظمها من الدول الاستعمارية السابقة) حول حقّ إسرائيل في الدفاع عن نفسها تبرزاً لعدوانها على غزّة، التفتّ حول توصيف حركة حماس بالإرهاب وصولاً إلى نكران حقّها في المقاومة، على نحو قد يجرد الفلسطينيين من القدرة على المقاومة ويقلّل تبغاً لذلك من حظوظهم في ممارسة حقهم في تقرير المصير. ومؤدّى هذا الخطاب هو تاليّاً قضم حقّ مكترّس دولياً (حقّ الشعوب في تقرير مصيرها وما يستتبعه من حقّ في المقاومة) من خلال استخدام تهمة "الإرهاب"، وهي تهمة ما تزال حتى اليوم غير معرّفة دولياً.

كانت ما تزال موجودة بعد الحرب العالمية الثانية هي حالات موقّنة يؤمّل زوالها، بل يفترض ذلك، من أجل تحقيق السلم العالمي. وكان العديد من "فلاسفة الأنوار" ربطوا فعلياً بين ضرورة بناء السلام العالمي وإنهاء الاستعمار (بنتهام)، علماً أنّ "كنت" KANT، وهو المنظر الأساسي للسلام العالمي الدائم، كان اعتبر أنّ هذا الهدف لا يتحقّق إلا بعد بلوغ الحضارة الإنسانية قناعة بأنّ الكائنات البشرية متساوية فيما بينها.

وقد جاءت مواقف الدول الكبرى الداعمة لإسرائيل بمثابة انقلاب على كلّ من هذين المسارين، من خلال تقوية شرعية إسرائيل بالرغم من كونها دولة الاحتلال، مقابل تقويض شرعية الشعب الفلسطيني في المقاومة.

## حق دولة محتلة في الدفاع عن النفس

بعد عملية "طوفان الأقصى"، شهد العالم تدقّقاً غير اعتيادي لقياديّ دول الشمال السياسي إلى تلّ أبيب حيث كترّوا، بحضور رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو، العبارة نفسها: "إسرائيل الحقّ الطبيعيّ (المطلق) في الدفاع عن نفسها". وقد أعقبوا تظاهراتهم تلك [بيانات](#) حملا الموقف نفسه. وقد عكس تمسك هذه الدول وإصرارها على إعلان الموقف فرادى وجماعياً، بما يناقض القانون الدولي وما أكّدت عليه محكمة العدل الدولية في العام 2004، علمهم الأكيد بأنّ حقّ إسرائيل في الدفاع عن نفسها ليس بديهيّاً ولا طبيعياً ولا مطلقاً، وأنّ عليهم أن يهتفوا به مرّة ومراراً على أمل جعله أمراً مقبولاً. وهذا ما كانت أكّدت عليه المفكرة القانونية في [مقال](#) نشرته سابقاً، نكتفي هنا بالإحالة إليه نظراً إلى ضيق المساحة. وقد تأكد إصرار هذه الدول على فبركة "هذا

منذ أيّامها الأولى طابع الحرب الشاملة، بل طابع الإبادة الجماعية. ومؤدّى ذلك ليس فقط تجريد الفلسطينيين من إنسانيتهم، إنّما أيضاً القضاء على مبادئ القانون الدولي الإنساني، وأولها مبدأ الإنسانية أو اعتبار الإنسان القيمة العليا. ومن هنا، وأمام الخطر الذي يفترض أن يستشعره كلّ من يطمح إلى تحقيق السلام العالمي، رأينا من الضروري التوقّف عند المنحى الذي أخذته مواقف الدول الكبرى الداعمة لإسرائيل في سبيل استنهاض مقاومة فعليّة لها بما يمنع تحوّلها إلى قواعد مدمّرة للمستقبل. ومن المهمّ هنا مراكمة القوّة لمقاومة هذا المنحى، قوّة تهدف إلى إعادة التوازن المفقود، فلا نفقد الأمل في أنسنة القانون الدولي تمهيداً لبناء سلام حقيقي وعادل.

## مساعٍ للانقلاب ضدّ شرعة الأمم المتحدة

بعد الحرب العالمية الثانية المدمّرة وما استتبعها من استنزاف للقوى الاستعمارية التاريخية، برز جوّ معادٍ للاستعمار وداعم لحركات التحرّر الوطني. بنتيجة ذلك، انتهج القانون الدولي مسارين متلازمين: تمثّل المسار الأول في تخفيف سلطة وأدوات القوّة المستعمرة عبر حرمانها من ممارسة حقّ الدفاع عن نفسها ضدّ الشعوب المحتلة، في موازاة فرض واجب على عاتق كلّ الدول بـ"الامتناع عن الإتيان بأيّ عمل قسري يحرم الشعوب (...). من حقّها في تقرير مصيرها بنفسها ومن حرّيتها واستقلالها". أمّا المسار الثاني فقد تمثّل في تسليح الدول المستعمرة بأدوات قانونية لتحقيق استقلالها من خلال الاعتراف بحقّها في تقرير مصيرها وحقّها في المقاومة وبشرعية كفاحها المسلح. ويُفهم من هذين المسارين أنّ القانون الدولي اعتبر أنّ حالات الاستعمار التي

يعكس تمثال "البندقية المربوطة" - الذي أهدته حكومة اللوكسمبورغ إلى الأمم المتحدة في العام 1988 وأصبح رمزاً يلازم مقرّاتها حول العالم - مهمة تحقيق السلام العالمي التي اعترفت بها الدول في ميثاق الأمم المتحدة وأوكلت إلى المنظمة الحفاظ عليه. يبدو أنّ "الربط" الوحيد المفروض متعلّق بقدرة هذه الأخيرة على تحقيق مهمّتها. لكنّ الأمم المتحدة، مثل القانون الدولي، ليست إلا ستاراً تتوارى خلفه الدول التي تخفي، هي بدورها، أشخاصاً فعليين يحدّدون سياساتها ويقرّرون الفعل باسمها.

في لحظة تاريخية معيّنة، أقرّت الدول أنّ السلام ونبذ العنف هما أساس القانون الدولي الحديث بعد حربين عالميتين دامتيتين، واعتبرت نفسها ملزمة بقواعد وقيم "إنسانية". إلا أنّها، بالرغم من وحشية الحرب على غزّة التي اتخذت طابع "الإبادة"، بدت وكأَنَّها ما تزال تحظى بمقبولية نسبية (ولو مع بعض التحفظات من باب رفع العتب) لدى العديد من دول الشمال السياسي، وبخاصّة الولايات المتحدة الأميركية، مقبولة تؤشّر إلى رغبة في تطويع القانون الدولي لخدمة حروب مماثلة، وإن تراقق ذلك مع حُرْفه عن معناه وعن غاياته. والبيّن أنّ هذه الدول تحاول، منذ زمن، إحداث تغيير على صعيد القانون الدولي، ليس من خلال نصوص جديدة بل من خلال مواقف وممارسات، بعضها حربي، يتمّ فرض التطبيع معها تدريجياً في المجال الدولي. وإذ تظهر هذه المواقف والممارسات المذكورة بداية بمثابة هرطقة، فإنّه يُخشى في حال تكرارها من دون أن تلقى اعتراضاً قوياً وحازماً من الدول الراضة لها أن تصبح القاعدة الجديدة، قاعدة تمنح الدول القوية هامشاً أوسع للتنصّل من الضوابط التي شاء القانون الدولي حتى الآن فرضها ضمناً للسلام العالمي. وقد حصل هذا الأمر من خلال تبني السرديات الإسرائيلية لتبرير عملياتها التدميرية التي أخذت

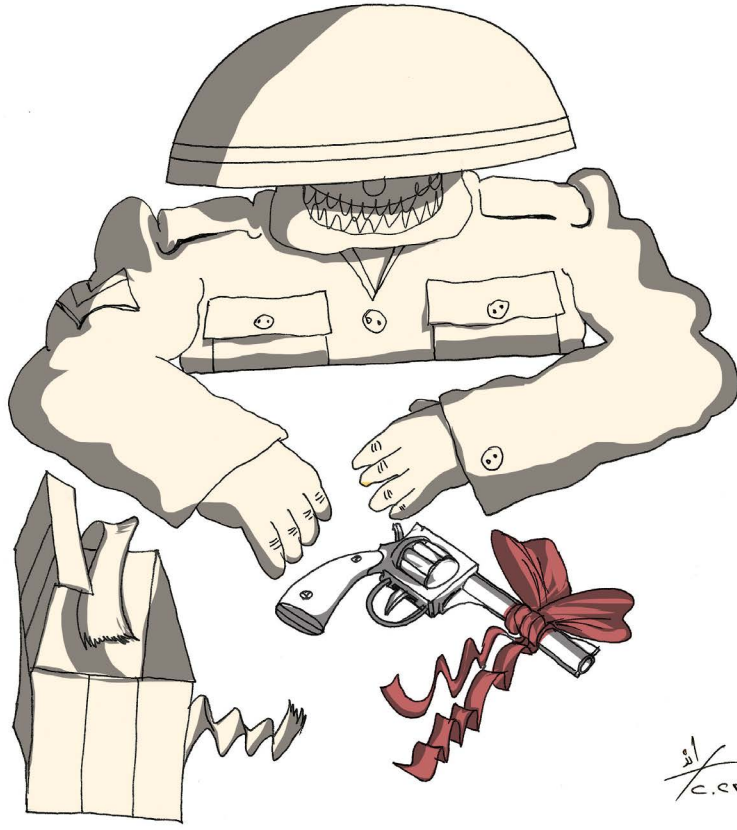


الإنساني) معتبراً أنه ينم عن سخرية cynism وازدراء للقانون الدولي مؤداهما تخويل الجهة المهاجمة قصف أي شيء، على أن يكون للجهة المعتدى عليها أن تثبت أن الهدف كان حقيقة مدنياً وهو أمر مستحيل وبخاصة بعد تدميره".

وقد بلغ هذا التوجه أقصاه مع توجيه إسرائيل إنذاراً لجميع قاطني شمال غزة (وعددهم يتجاوز مليوناً ومئتي ألف نسمة) بوجوب التوجه جنوباً، معلنةً بذلك أن كل شمال غزة (عملياً مدينة غزة بأكملها) هو هدف عسكري. وهذا ما سارعت **مرجعية حقوقية** عدّة إلى التنديد بعدم قانونيته، طالبةً التراجع عنه لعدم جواز إعلان مدن بأكملها أهدافاً عسكرية. وقد أدى عملياً توسيع هامش استهداف المدنيين على هذا النحو إلى تمكن إسرائيل من استهداف أشخاص بعينهم (كتاب وصحافيين وعائلاتهم) انتقاماً منهم أو بهدف حرمان غزة ممّا يمثلونه من اختصاص أو دور مميز (أطباء مختصين)، مع ما يعكسه ذلك من جرائم حرب ونوايا إبادة، وذلك ضمن حملاتها التدميرية. وقد أعطيت الحجّة نفسها لتجاوز الحصانات الخاصة المكّسة دولياً بموجب اتفاقيات جنيف، وبخاصة عن **الأماكن الصحيّة والأماكن الأثرية والصحافة ومراكز الإيواء والمراكز الدينية**، بحجّة أنّها تُستخدم من قبل حماس أو أنّ لهذه الأخيرة أنفاق وخنفاق داخلها، من دون أي دليل سوى فيديوهات تُبث مراراً أنّها مفركة. واللافت أنّ إسرائيل عمدت هنا، مرّات عدّة، إلى توريث الدول الداعمة لها في اعتماد سرديتها وتفسيرها الملثوي للقانون الدولي. ونتيجة ذلك، شهد العالم تدميراً ممنهجاً للمؤسسات الاستشفائية كافة المتواجدة في شمالي غزة، من دون ضمان سلامة المرضى (ومنهم أطفال خدائج تحلّت أجسادهم على أسرة المستشفيات المتروكة) ولا حتى حقّهم في العلاج. كذلك شهد العالم مقتل أكثر من 100 صحفي، وهو رقم قياسي تجاوز مجموع قتلى الصحافة خلال الحرب العالمية الثانية. كما شهد تدمير دور العبادة (وبعضها من الأقدم عالمياً وذات قيمة إنسانية كبيرة) والمدارس والمؤسسات الصحافية ومؤسسات الأمم المتحدة، وأي مؤسسة تُعدّ محمية في القانون.

أما الحجّة الملثوية الثانية لإسرائيل وداعميها والتي مهتد للإبادة فقد تمثّلت في إفراغ مبدئي التناسب والوقاية من أي معنى. وليس أدلّ على ذلك من تبرير إسرائيل قيامها بتدمير مجمع سكّاني على رؤوس قاطنيه (وقتل نحو 400 مدني) بأنّها إنما أرادت من ذلك قتل مسؤول مهمّ في حماس كان متواجداً في المجمع. وهذا التبرير يشي بخروجها كلياً عن **مبدأ التناسب** المعمول به والذي يفرض الامتناع عن القيام بعمل عسكري إذا كان من شأنه أن يؤدي إلى خسائر مضخّمة وغير متناسبة في صفوف المدنيين. الأمر نفسه ينطبق على فرض إخلاء المستشفيات في شمال غزة وفرض حصار شامل عليها خشية استحصال حماس على ما تحتاج إليه لمواصلة القتال، ممّا أدى عملياً إلى انتهاك محظورات صريحة قوامها عدم جواز إنزال عقوبة جماعية أو عدم جواز استخدام سلاح تجويع السكّان.

بنتيجة هذه التفسيرات الملثوية للقانون الدولي، شهدنا عملياً، بالصوت والصورة، حصول حرب إبادة شاملة ومعها انتهاك كلّ ضوابط القانون الدولي وضماناته. وإذ كشفت مفاعيل هذه التفسيرات عبثيتها وسوء نيتها كما سبق بيانه، يبقى أنّ ثمة حاجة هنا أيضاً إلى التصدي لها منغاً لتكرارها أو تحوّلها إلى تفسيرات معقولة. ومن المهمّ بمكان التنبيه إلى أنّ عبثية هذه التفسيرات وسوء نيتها لا تتأنيان فقط عن تسببهما في أشنع الجرائم الدولية كما أوضحنا أعلاه، ولكن في نقض الغاية الأسمى للأمم المتحدة والقانون الدولي التي هي تحقيق السلام العالمي. فكما أنّ دعم حقّ الاحتلال في قمع المقاومة يؤدي إلى تأييد الاحتلال، كذلك فإنّ من شأن ذلك تأييد الحرب، وهذا ما تفعله إسرائيل بالضبط.



رسم رائد شرف

وسوء نيته. أفليس عبثياً تماماً أن يدّعي أيّ كان بأنّه ملتمز بمبادئ القانون الدولي لجهة التفريق بين الأهداف العسكرية والمدنيين، في حين أنّه يتسبّب في تدمير مدينة بأكملها مع تجريدها من مقومات الحياة بما يتناقض تماماً مع الغاية الأساسية من القانون الدولي والتي هي في الأساس أنسنة قواعد الحروب؟ أولاً تكون هنا حججه المُدلى بها إنباتاً لشريعة عملياته، والتي ترّددها الدول الداعمة له، مجرّد تعبيرات خطابية ملتوية للتحايل على حظر الحرب الشاملة والإبادة الجماعية، وصولاً إلى ارتكاب أشنع الجرائم؟

ويتأكد الطابع العبثي للدعاء في أنّ حرب إسرائيل تتمّ وفق القانون الدولي عند التدقيق في تفاصيل الحجج المستخدمة لهذه الغاية، علماً أنّ الولايات المتحدة كانت قد استخدمت بعض هذه الحجج سابقاً في حروبها لمكافحة الإرهاب، ممّا يؤكّد خطورتها وضرورة دحضها ومواجهتها منغاً للتطبيع معها. وهذا ما سنحاول فعله هنا من خلال التركيز على اثنتين منها:

الحجّة الأولى وقوامها إسقاط عبء الإثبات الذي يتوجّب على الجهة المهاجمة توفيره على أنّ الأماكن المدنية إنما تستخدم لغايات عسكرية. تمّ ذلك من خلال ادّعاء إسرائيل وجود أهداف عسكرية تحتمّ عليها شنّ عملياتها التي أدّت إلى قتل عدد هائل من المدنيين وتدمير القسم الأكبر من الوحدات السكنية، كلّ ذلك من دون تقديم أيّ إثبات على وجود هدف عسكري، سوى افتراض أنّ حماس تختبئ بين المساكن وتتخذ المدنيين دروغاً بشرية (وهو إدلاء كانت تثبتت **لجنة تقصي الحقائق** في حرب إسرائيل ضدّ غزة في العام 2009 من عدم صحته). وتكون بذلك قد دمّرت إحدى أهمّ ضمانات القانون الدولي لحماية المدنيين والتفريق بينهم وبين المقاتلين، وهي أن يكون على الجهة المهاجمة أن تقدّم الأدلّة على استخدام الأماكن المخصّصة لغايات مدنية لغايات عسكرية، وأنّه في حال الشكّ في هذا الشأن، فإنّ هذه الأماكن تُعدّ مدنية. ومن المهمّ بمكان أن نذكر هنا أنّ إسرائيل حدّث بذلك حدو الولايات المتحدة الأمريكية في حربها الأولى ضدّ العراق، حين أصدرت وزارة الدفاع الأميركية تقريراً أشارت فيه إلى استحالة تقديم إثباتات على استخدام المنشآت المدنية لغايات عسكرية. وهذا ما علّق عليه روبرت كولب (وهو أحد أهمّ المراجع الفقهية في مجال القانون الدولي

وحسب. وما فاقم من خطورة هذا الخلط تصريح وزير الدفاع يوّاف غالات الذي عمّم شيطنة حماس على المدنيين في اتجاه يُنكر إنسانية كلّ هؤلاء، مساوياً إتهم بالحيوانات البشرية، قبل أن يعلن فرض حصار شامل على غزة. وفي الاتجاه نفسه، جاءت تصريحات رئيس الوزراء أنّ إسرائيل في معرض تطبيق نبوءة أشعيا، مشيراً أهل غزة بالعماليق الذين دعت التوراة إلى إبادتهم بصورة كاملة. وقد لقي تصريح رئيس الوزراء صدّي لدى عدد من الحاخامات الذين خرجوا ليعلموا أنّ مرجعية إسرائيل هي التوراة وليس القانون الدولي. وقد صدرت كلّ هذه التصريحات في موازاة تصريحات من أوساط حكومية بوجوب تحويل غزة إلى ركام، وتهجير جميع سكّانها إلى صحراء سيناء.

وبالرغم من وضوح هذه التصريحات الإسرائيلية الصادرة عن أعلى المسؤولين الإسرائيليين والتي لم يتأخّر تجسيدها في استعراض الموت الإبدي وفي تصريحات فئات مختلفة من الإسرائيليين (أخطرها بيان الـ400 طبيب إسرائيلي بوجوب قصف مستشفيات غزة)، برز نوع مختلف من التصريحات الرسمية مفادها أنّ عمليات الجيش الإسرائيلي ليست عشوائية إنما هي مُبرّرة كلّها بأهداف عسكرية محدّدة، وأنّ سقوط آلاف المدنيين ليس تالياً عملاً مقصوداً إنما هي خسائر عارضة collateral damage تحصل في الحروب، وبلغت ما بلغته بفعل اتّخاذ حماس المدنيين دروغاً بشرية، وأنّ استهداف المنشآت المدنية، ومنها المستشفيات والمدارس ودور العبادة، مبرّر بفعل استخدامها من قبل حماس. وقد هدفّت هذه التصريحات، على ما يبدو، إلى تخفيف الضغوط على الدول الداعمة لإسرائيل والتي تحتاج، بخلاف إسرائيل، إلى ادّعاء تمسكها بالقانون الدولي الإنساني ولو ظاهرياً. وهذا ما يفتر تماهي هذه الدول وإعلامها مع هذا الخطاب وترداده على لسان مسؤوليها مقابل تجاهلها الخطاب الإبدي بالكامل وكأنّه غير موجود.

وفي الواقع، جاءت نتائج العدوان الإسرائيلي، وبخاصة لجهة ارتفاع عدد الأطفال والنساء القتلى (أكثر من 70% من الضحايا) وتهجير أكثر من 90% من سكّان غزة وفرض حصار تجويع شامل على غزة وضرب كلّ مقومات الحياة وفي مقدّمها المستشفيات والمدارس والمرافق الحيوية لتأمين المياه والطاقة، لتثبيت بلاغة كلبية صدقية الخطاب الأوّل ذي الطابع الإبدي وعبثية الخطاب الثاني

بل موضع خلافات عميقة، وإن كان هناك توافق دولي على اعتبار الإرهاب "تهديداً للأمن والسلام الدوليين". وما يزيد من قابلية هذا الأمر للانتقاد هو أنّ أبرز مواضع الخلافات التي ما زالت تعيق جهود الأمم المتحدة في وضع مشروع اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي منذ العام 2017، هو تمسك كثير من الدول بضرورة التمييز صراحة بين الإرهاب وحقّ الشعوب في تقرير مصيرها وكفاحها المشروع ضدّ الأنظمة الاستعمارية والعنصرية أو غيرها من أشكال السيطرة الأجنبية والاحتلال الأجنبي. وهو موقف يتوافق مع قرار الجمعية العامة من أجل مكافحة الإرهاب الصادر في العام 1991 الذي أعاد في مقدّمته التأكيد على حقّ تقرير المصير ومقاومة الاحتلال. ففي حال الاحتلال، غالباً ما يكون التهديد الأكبر للأمن والسلام العالمي هو الاحتلال الذي تعمل القوى المتهمة بالإرهاب على مقاومته وليس حركات المقاومة التي غالباً ما تتهمها دول الاحتلال بالإرهاب تمهيداً لتدميرها بهدف تأييد الاحتلال. وما سَهّل على الدول الداعمة لإسرائيل الذهاب في هذا المنحى، تراكمات الخطاب المتصل بالحرب ضدّ الإرهاب وما رافقه من إسلاموفوبيا، بدءاً من بداية التسعينيات، وبخاصة بعد أحداث 11 أيلول 2001، بالإضافة إلى البروباغندا الإعلامية التي ذهبت إلى تضخيم ما فعلته حماس في 7 أكتوبر بهدف شيطنتها، في موازاة تصوير هجومها على أنّها حصل في فراغ، بمعزل عن عقود من الاحتلال والاستعمار والفصل العنصري والتطهير العرقي وحصار غزة.

وبالطبع، إنّ ما نجدال به هنا ليس تنزيه حركات المقاومة عن ارتكاب جرائم حرب ولا اعتبارها غير معنية بتطبيق القانون الدولي، إنما استخدام اتهام هذه الحركات (حماس في هذه القضية) بالإرهاب أو بارتكاب جرائم حرب من أجل نكران حقّها في المقاومة، لعدم جواز الخلط بين شرعية المقاومة التي تبقى قائمة ومدى قانونية أيّ من الأفعال التي تقوم بها والتي تقبل طبغاً المحاسبة. وبذلك تتميّز حماس بشكل كبير عن (إسرائيل) التي ترتكب (أشنع) جرائم الحرب من دون وجود أيّ سند قانوني يجيز لها أصلاً اللجوء إلى العنف.

أمّا أن يتمّ التسليم بما تدلي به هذه الدول الكبرى الداعمة لإسرائيل، فإنّ من شأن ذلك أن يؤدي إلى اختلال جسيم في توازن القوى بين دولة الاحتلال والشعوب المحتلة، وأن يجعل عملية التحرّر وتحقيق السلام الدولي أكثر صعوبة وتعقيداً. فكيف نصفّ اليوم أعمال المقاومة التي يقوم بها عناصر حماس ضدّ عناصر الجيش الإسرائيلي الذي انخرط منذ قرابة 3 أشهر في حرب إبادة وجرائم ضدّ الإنسانية؟ هل هي أعمال مقاومة مشروعة دولياً أو أعمال تقوم بها منظمة إرهابية لا يجوز الاعتراف بها أو التفاوض معها كما توحى به الدول الداعمة لإسرائيل؟ ثمّ ماذا بشأن مسؤولية المجتمع الدولي في هذا النزاع؟ هل يكمن واجبه الأساسي في إنهاء الاحتلال وكلّ المخالفات الكبرى التي تُعمّن إسرائيل في ارتكابها منذ عقود أو يكمن في مكافحة الإرهاب (حماس) على غرار ما اقترحه الرئيس الفرنسي في زيارته إلى إسرائيل بعد تشبيه حماس بداعش؟ هذا من دون الحديث عن الحجج التي ساقتها إسرائيل للمطالبة بتقييم أفعالها وفق معايير مكافحة الإرهاب وليس معايير الحروب العادية. وذلك كمدخل للتنبّص من قواعد الحرب كافة وصولاً إلى ارتكاب الإبادة. وهذا ما سنعود إليه في الجزء الثاني من المقال.

## الانقلاب على قواعد الحرب jus in bello

منذ أيام الحرب الأولى، صرّحت إسرائيل على لسان رئيسها إسحق هيرتزوج أنّها لن تفرّق في حربها بين حماس والمدنيين المُقيمين في غزة، طالما أنّ مقبولة حماس من قبل هؤلاء تجعلها في حرب ضدّ الأمة (الفلسطينية) بأكملها وليس ضدّ مقاتلين

# حوار مع أنزو ترافرسو

## "مأسسة ذاكرة المحرقة اقترن بعلاقة تفاضلية مع إسرائيل"

أجرى الحوار: ألفة للموم



أنزو ترافرسو

التقت المفكرة القانونية بالمؤرخ الإيطالي أنزو ترافرسو (Enzo Traverso) الذي تناولت أبحاثه بشكل خاص التوتاليتارية وسياسات الذاكرة، وهو يدرّس حالياً التاريخ الثقافي في جامعة كورنال في الولايات المتحدة الأميركية. له مؤلفات عديدة من ضمنها: *Révolution, une histoire culturelle, Paris, La Découverte, 2022.* *La fin de la modernité juive. Histoire d'un tournant conservateur, Paris, La Découverte, 2013.*

الخاصة بالعالم الغربي، وأقصد بذلك المرحلة التاريخية التي امتدت بين منتصف القرن 18 والحرب العالمية الثانية. فقد بدأ في القرن 18، أو "عصر الأنوار" الأوروبية، النقاش حول تحرر اليهود، سياسياً وقانونياً، عبر الاعتراف بهم كمواطنين كاملين الحقوق في الدول التي يعيشون فيها، وصولاً إلى الشروع في تطبيق ذلك في مختلف الدول الأوروبية ما بين الثورة الفرنسية والنصف الأول من القرن 19، باستثناء روسيا القيصرية، حيث لم يتحرر اليهود إلا مع ثورة 1917. لكن مرحلة "الحداثة اليهودية" انتهت في الثلاثينيات من القرن الماضي، مع اعتماد قوانين معادية لليهود في دول أوروبية عديدة، وصولاً إلى الهولوكوست في الحرب العالمية الثانية.

طيلة هذه الفترة (أي قرابة قرنين من الزمن)، أدى اليهود، بعد خروجهم من الغيتوهات، دوراً مهماً في الحياة الاقتصادية والثقافية والسياسية الأوروبية. ولكن هذه الحداثة اليهودية صاحبها حضور مزمن لمعاداة السامية، وهي ركيزة أساسية في مسار تشكّل القوميات الأوروبية. تضع معاداة السامية حدوداً على مسارات تسبّب اليهود، الذين لم يكن بإمكانهم الانضمام إلى أحزاب اليمين المحافظة بسبب معاداتها لهم. فكان المثقفون اليهود، بسبب ظروف موضوعية، مدفوعين دفقا إلى أن يكون لهم موقف نقدي، وحتى ثوري، بالأخص في أوروبا الشرقية. لهذا السبب، اخترت شخصية تروتسكي، القائد الكارزماي والثوري الذي أمضى جلّ حياته في المنافي، كشخصية ترمز إلى هذه الحداثة اليهودية. لا أنفي بذلك طبعاً وجود يهود و(يهودية) محافظين جداً، ولا حتى صهيونية كشكل يهودي من القومية الأوروبية بكلّ كليشيتها، ومن بينها مقاربتها العنصرية للهوية الوطنية. ولكن السمة البارزة لتلك الفترة، كانت دور اليهود الأوروبيين في كلّ الحركات الطلائعية، من الماركسية إلى الحداثة الأدبية، مروراً بإنشاء علم النفس، وغيرها من حركات الفكر النقدي. انتهت هذه المرحلة مع الحرب العالمية الثانية والهولوكوست، بإبادة معظم

أنزو ترافرسو: أنا استعملت مصطلح "الحداثة اليهودية"، كطريقة للتعبير عن دخول اليهود في الحداثة السياسية والاجتماعية والثقافية

اليهود الأوروبيين، فانتقل مركز الثقل اليهودي من أوروبا إلى الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل. كان إنشاء "دولة إسرائيل"، في حدّ ذاته، قلباً جذرياً لكلّ ما طبع "الحداثة اليهودية"، التي كانت مرتبطة بأقليات مدينتية، لها علاقة قوية بالكتاب والكتابة، ضمن شبكة أومية تتجاوز حدود الدولة-الأمة، بأفكار كونية وكوسموبوليتية. كانت حداثة الشتات (modernity diasporique)، على نقيض فكرة "الدولة اليهودية".

نشأت "دولة إسرائيل" في ظرفية تاريخية استثنائية، ولم تكن ممكنة بحسب رأي لو لم يحصل الهولوكوست، مثلما كانت ستكون صعبة التنفيذ حين اشتدت الحرب الباردة. فقد نشأت بمباركة القوى العظمى، ومن بينها الاتحاد السوفياتي، وكان تسليحها في حرب 1948 من دول المعسكر الاشتراكي؛ ولم تكن مباركة لإنشائها طريقة ليكرّ الغرب عن ذنوبه تجاه اليهود، بل ليتخلص من مشكلة إيواء مئات آلاف الناجين من المحرقة. وسرعان ما تحوّلت إسرائيل، نتيجة للأيدولوجيا الصهيونية ولخيارات نخبها السياسية الأشكنازية، إلى قطعة من منظومة الهيمنة الغربية، في قلب الشرق الأوسط والعالم العربي.

بعد الحرب العالمية الثانية، تراجعت معاداة السامية كثيراً في أوروبا، ولم تعدّ أساس الأيديولوجيات القومية في الغرب. في هذا السياق، وجد اليهود قبولاً غير مسبوق داخل النخب السياسية الحاكمة. هكذا وجد هنري كيسنجر، اليهودي الألماني الذي هرب من القمع النازي في العام 1938، نفسه يتحوّل إلى أحد أبرز صانعي الإستراتيجية الإمبريالية الأميركية. وتحول الشتات اليهودي في الولايات المتحدة إلى أحد مراكز الفكر الإمبريالي، بعد أن كانت المخيلة الأميركية ترسم لليهود، في السنوات العشرين، صورة الفوضويين أو البلشفيين. كي نستعير نموذجاً تأويلياً من إدوارد سعيد، هناك غيرتتان شكّلتا الثقافة الغربية منذ نهاية القرن 19. البيرتة الأولى هي الآخر المستعمر، الأقلّ قيمة، الخاضع لأوروبا بما تمثّله من حضارة وتفوق عرقي، وهي لم تكن تطرح مشكلاً لآثارها غيرية منفصلة، عنصرياً ومكانياً. أما الثانية، فهي تتمثّل في اليهودي، ولكنّه داخل الجسد الأوروبي وحدائه، وهو مواطن أبيض، يصعب تمييزه من البقية، وفي ذلك تكمن خطورتها. لذلك كان العنصريون يصوّرونها كسرطان ينهش الجسد الأوروبي من الداخل، ولهذا تولّد لديهم هاجس تمييز اليهود واختلاق سمات خاصة بهم. في هذا السياق، ظهرت الصهيونية كمحاولة للاندماج في الغرب ولكن عبر التمايز عنه، فكان هرتزل (Herzl) يصوّر فكرة الدولة اليهودية في فلسطين كمعقل للحضارة الغربية داخل العالم البربري؛ فهي يهودية استعارت الإرث الفكري الاستعماري الأوروبي وأحكامه المسبقة، كي تثبت انتماءها إلى أوروبا.

قامت إسرائيل على إنكار ثلاثي: إنكار الشتات اليهودي، وإنكار فلسطين، وإنكار اليهودية المشتركة، حيث خضع اليهود العرب الواصلون إلى إسرائيل إلى مسار استيعاب ثقافي بهدف اجتثاثهم من ثقافتهم العربية.

**المفكرة: أنت تعتبر أنّ معاداة السامية لم تعدّ مكوّناً محدّداً في الثقافة الغربية، وتركت مكانها للإسلاموفوبيا التي أصبحت الشكل المهيمن للعنصرية، والتي لا تتحرّج النخب الحاكمة في المجاهرة بها. هل بإمكانك أن تفسّر لنا أكثر هذه الفكرة؟**

**ترافرسو:** أحد أسباب معاداة السامية الكلاسيكية كانت البحث عن كبش فداء. فقد كان لكلّ المشكلات الاجتماعية سبب: اليهود. كان اليهود يتهمون بأنهم مضاربون ومستفيدون من كلّ

الكوارث التي تصيب الأمم... بعد الحرب العالمية الثانية، أصبح من الصعب التماهي في ترويج مثل هذه الادعاءات. التحول من معاداة السامية إلى الإسلاموفوبيا ظاهرة حديثة تعود إلى نحو 20 سنة. لا أعني بطبيعة الحال هنا الأفكار المسبقة الاستعمارية عن المسلمين والعرب، بل أتحدّث عن الإسلاموفوبيا كمكوّن هيكلي للفكر والسياسة المحافظة. الهدف إذًا هو البحث عن كبش فداء، واليوم، بالمحصلة، كبش الفداء الأكثر سهولة من حيث قدرته على تعبئة الأنصار هم طالبو اللجوء والمهاجرون المسلمون المنحدرون من المستعمرات القديمة، إذ يشكّلون اليوم أقليات مهمّة باعتبار الهيكلة الديموغرافية في أوروبا. بطبيعة الحال ترافق التحول من معاداة السامية إلى الإسلاموفوبيا بإعادة تدوير جملة من الصور النمطية التي كانت فيما مضى تستعمل ضدّ اليهود، والتي أعيد استخدامها بالرجوع إلى القاموس العنصري الاستعماري الكلاسيكي. وهو ما يفتقر السهولة التي نجح بها أقصى اليمين في التخلص من معاداة السامية وتعويضها بالإسلاموفوبيا، على الأقلّ على مستوى خطابه. ولا شكّ في أنّ إحدى أهمّ نتائج هذا التطور هي العلاقات الحميمة التي تربط اليوم تنظيمات أقصى اليمين الأوروبي ودولة إسرائيل. وحتى تلك التي حافظت على معاداة السامية في خطابها، على غرار فيكتور أوربان في هنغاريا الذي ارتكزت حملته الانتخابية على التشهير بجورج سوروس (George Soros) "يهودي وول ستريت"، لها اليوم علاقات جيّدة مع إسرائيل وتنتهاه.

**المفكرة: في كتابك نهاية الحداثة اليهودية، أعتبر أنّ ذاكرة المحرقة هي بمثابة "الديانة المدنية"، وما نلاحظه اليوم هو التوظيف الإجرامي لهذه الديانة في تبرير حرب الإبادة الجماعية على غزّة ونفي الطبيعة الاستعمارية لإسرائيل. كيف يمكن، بحسب رأيك، مجابهة هكذا توظيف؟**

**ترافرسو:** أعتبر أنّ هذا التوظيف هو بمثابة الحصيلة القصوى لتطور الحداثة اليهودية بعد الحرب العالمية الثانية التي شهدت اندماج اليهودية في العالم الغربي، ليس فقط في ثقافته، بل كذلك ضمن أجهزة الهيمنة التي ارتكز عليها. طبعاً، كان هناك يهود يمينيون ويهود ظلاميون قبل الحرب، وكذلك، ولحسن الحظ، يهود يساريون بعدها. إذ لا يتعلّق الأمر بالتعميم. لكن في اعتقادي كانت لذاكرة المحرقة فضائل في الفترة التي لم تكن قد تأسست فيها بعد، أي في زمن كانت فيه المحرقة منسيّة ومكبوتة وتحلّت مكاناً هامشياً في الفضاء العام وفي الثقافة بشكل عام. بعد الحرب العالمية الثانية مثلاً، أدّت ذاكرة المحرقة في فرنسا وفي دول أخرى أوروبية دوراً مهماً في التعبئة ضدّ الحرب في الجزائر وفي مساندة جبهة التحرير الجزائرية، لأنّ كثيراً ممّن ناضلوا ضدّ الاحتلال النازي وضدّ الفاشية ومعاداة السامية، كانوا يرون استمرارية طبيعية وبديئية لناضلم عبر مساندهم كفاح الجزائريين من أجل الاستقلال. وأنا أسوق دائماً مثال أدلّفو كامنسكي (Adolfo Kaminsky)، أبرز وجوه هذا النضال، والذي كان يهودياً فرنسياً، أسس زمن الحرب ورشة سرّية لصنع جوازات سفر مزيفة لإنقاذ يهود من المحرقة، ثم عاد وأسّس ورشة جديدة زمن الحرب على الجزائر لفائدة قيادات جبهة التحرير. وأظنّ أنه قام بالشيء نفسه مع ثوار آخرين من أميركا اللاتينية.

إذًا كان هناك استخدام سياسي تحرّري لذاكرة المحرقة في مواجهة كلّ أنواع العنصرية والتمييز.





أنّ الأفق الإستراتيجي الوحيد الممكن، على المدى الطويل طبعا وليس في الوضع الحالي، هو قيام دولة ثنائية القومية تضمن الحزبية والعدالة لمواطنيها الفلسطينيين واليهود ضمن المساواة الكاملة في الحقوق بينهم.

كان من المفترض أن تتكامل ذاكرة المحرقة مع ذاكرة الاستعمار، باعتبار دفاعهما عن قضية التحرر نفسها، لكن ما نشهده هو صدام لهاتين الذاكرتين بشكل لم تعد فيه الأولى قادرة على الدفاع عن قضايا العدالة ومناهضة العنصرية. وقد شاهدنا ذلك في فرنسا، حيث تمّ توظيف ذاكرة المحرقة وقضية معاداة السامية من طرف حزب التجمّع الوطني لاكتساب شرعية كمكوّن سياسي جدير بالاحترام.

## ظهرت الصهيونية كمحاولة للاندماج في الغرب عبر التمايز عنه

ما العمل لمواجهة ذلك؟ هناك عمل بيداغوجي يجب القيام به لفضح هذا التوظيف عبر التذكير بالتاريخ، وتحديدًا بالفترة التي كان من الممكن فيها خوض النضال المعادي للاستعمار باسم ذاكرة المحرقة، فعلى سبيل المثال، في الولايات المتحدة الأميركية نفسها، تمّ خوض النضال ضدّ التمييز العنصري في الماضي تحت راية النضال ضدّ المحرقة، هذه المعركة هي سياسية، وهي كذلك ثقافية وأيديولوجية، وتستدعي الكثير من الصبر والمثابرة من أجل الاشتباك مع، وتعرية كلّ الالتباسات كالخلط الرائج بين معاداة السامية ومناهضة الصهيونية، أو اعتبار أنّ كلّ اليهود هم صهاينة ومساندون لإسرائيل، أو أنّ الفلسطينيين ليسوا إلاّ ظالمين ومعادين للسامية، كما يجب شرح

وعليه، شكّلت ذاكرة المحرقة زمن النضالات ضدّ الاستعمار حافزًا من أجل الدفاع عن حقوق الشعوب المستعمرة وعن نضالاتها من أجل التحرر الوطني. لكنّ هذه الذاكرة التي مرّت بسيرة طويلة تمّ دمجها تدريجيًا في الخطاب الرسمي لدول غربية عديدة، فأصبحت ما سميته "ديانة مدنية"، أي ذاكرة مُمأسسة ورسمية. تؤدّي الديانات المدنية بوصفها ديانات علمانية وظائف ضرورية. فالديموقراطية ليست فقط مجموعة قواعد أو منظومة قانونية وسياسية ومؤسسية، بل هي قيم كذلك، تضيء عليها الديانة العلمانية بُعدًا قديسًا وتثبّتها عبر جملة طقوس وشعائر تذكّر بالديانات التقليدية. سعّت الديمقراطية الغربية في البداية، عبر اعتمادها على المحرقة كديانة مدنية، إلى الإعلان بأنّها تأمست على رفض العنصرية ومعاداة السامية... لكن ما إن أصبحت ذاكرة المحرقة مصدرًا لسياسة تذكارية (une politique mémorielle) (أي سياسة دولة تدبر فيها السلطة إحياء هذه الذكرى وتعطي فيها الأولوية لها على حساب أخريات، مثل ذاكرة الاستعمار، اعتبارًا لأحقّيتها في الحماية وفي الاستذكار) ومكوّنًا في السياسة الخارجية لهذه الدول، حتّى شوّهت وظيفتها الأصلية؛ إذ إنّ مأسسة ذاكرة المحرقة اقترنت بعلاقة تفاضلية مع إسرائيل وبانخراط غير مشروط في الدفاع عن سياستها.

وتشكّل الحالة الألمانية المثال الأسطع على ذلك. فاعتمادًا على تصريحات أنجيلا ميركل (Angela Merkel) وتصريحات أولاف شولتز (Olaf Scholz) منذ بضعة أسابيع، يُعدّ الدفاع عن دولة إسرائيل والتضامن اللامشروط مع سياستها المصلحة العليا للدولة (raison d'Etat) في ألمانيا، وهو مبدأ شبه مقنّن في بلد على قاب قوسين من تبني قانون جديد يشترط على المهاجرين الراغبين في الحصول على الإقامة التسليم بأحقّية إسرائيل في الوجود.

## قضية معاداة السامية لتجريم ونزع الشرعية عن معارضيه اليساريين ومصادرة المكاسب الديمقراطية مثل حرية التظاهر والتجّع والتعبير؟

ما يحصل اليوم هو تسارع في اتجاه ليس جديدًا، ظهر في الإدارة البوليسية المتصاعدة للتظاهرات منذ حراك السترات الصفراء، وفي اللجوء المتواتر من قبل الوزيرة الأولى إلى المادة 49.3 من الدستور التي تمكّنت من تمرير قوانين من دون تصويت البرلمان على النصّ. نحن إذًا في صميم لحظة استبدادية شكّل قرار تمرير إصلاح نظام المعاشات أوجها رغم الرفض العام الذي لاقاه.

نشهد منذ بداية الحرب على غزة تضخّمًا متزايدًا لهذا المنعرج لأنّ استخدام معاداة السامية من قبل النخب الحاكمة يهدف إلى قلب الأدوار باتهام اليسار بمثل هذه السلوكيات، في حين أنّ الدولة الفرنسية لا تكتفي بفتح الباب أمام أقصى اليمين المعادي تاريخيًا لليهود بتنظيم مسيرات موحّدة معه بعنوان التنديد بـ"معاداة السامية"، بل هي نفسها من بين منتجي العداء لليهودية. وخير دليل على ذلك هو اعتبارها اليوم أنّ كل اليهود في فرنسا هم مساندون لإسرائيل وأنّ مساندة يهود فرنسا تمزّج عبر مساندة إسرائيل، ممّا يعني في المحصّلة أنّ يهود فرنسا يتحقّلون مسؤولية حرب الإبادة التي تشنّ في غزة. بكلمة، الدولة الفرنسية وعبر مواصلتها ممارسة سياسة حمائية خاصة باليهود إنّما هي تواصل اعتبارهم كحالة شاذة في المجتمع.

إسرائيل، وفق الأساليب ذاتها المستعملة لتشويه حملة BDS وضرب مجهودات المقاطعة. نجحت حملة اتهام كوربين بمعاداة السامية في تهميشه بفعل شرستها وضعف الاستراتيجيات الدفاعية للحزب الذي اكتفى بالاعتذار. وقد شكّلت هذه الحملة أول استخدام واسع وممنهج لمصطلح "المعاداة الجديدة للسامية" (le nouvel anti-sémitisme) الذي ابتدعته أوساط يمينية مدافعة عن إسرائيل بغية تشويه اليسار المناهض للصهيونية عبر الترويج للخلط بين معاداة السامية ومعاداة الصهيونية. بلغت هذه الحملة أوجها خلال صائفة (صيف) 2018، حين اشتدّ الضغط على حزب العمّال لحمله على اعتماد تعريف "التحالف الدولي لذاكرة المحرقة" (IHRA) لمعاداة السامية، والذي يخلط بينها ومعاداة إسرائيل. وقد اعتبرت ثلاث جرائد يهودية صهيونية في بريطانيا أنّ كوربين يشكّل تهديدًا وجوديًا للدولة العبرية.

**المفكرة: يبدو أنّ سيناريو الهجمة على كوربين يتكرّر اليوم في فرنسا ضدّ حزب فرنسا الأبية (insoumise) وزعيمه Jean-Luc Mélenchon عبر اتهامهم بمساندة الإرهاب ومعاداة السامية. فهل تعتبر أنّا اليوم النيوليبرالي الذي يستخدم**

## 3 أسئلة لـ"تيري لابيكا"

أجرث الحوار: ألفة للموم

من القطاعات، لم يسبق لها مثيل منذ الثمانينيات. في هذا السياق، تحوّلت BDS وحملة التضامن مع فلسطين إلى نقطة ارتكاز لهذه القطيعة الأشمل بين النخب السياسيّة الحاكمة والشعب.

**كمتابع للحملات التي شنت لتتحية جيريمي كوربين عن رئاسة حزب العمّال على خلفية مسانده للقضية الفلسطينية، كيف تقرّ هذه الحملات على ضوء مساندة قيادة الحزب الحالية غير المشروطة للحرب؟**

منذ انتخاب كوربين بأغلبية ساحقة على رأس حزب العمّال في سبتمبر (أيلول) 2015، سادت حالة من الهلع، على خلفية مواقفه بشأن القضية الفلسطينية. إلّا أنّ نقطة التحوّل حدثت في جوان 2017، لأنّ نتائج الانتخابات المبكرة أوشكت على إقصائه إلى منصب رئيس حكومة. فتصاعدت الحملة ضدّه مستخدمة تهمة معاداة السامية كاستراتيجية مدروسة وشبه حربية لاغتياله رمزياً. فقد تمّ تحديد الأهداف بدقة وتمّ استعمال وسائل متنوّعة وتجنيد موارد وخبرات دفاعًا عن

تيري لابيكا هو أستاذ وباحث في الدراسات البريطانية في جامعة باريس 10 نانتر في فرنسا، وعضو في هيئة تحرير موقع **Contretemps** ومساهم منتظم فيه. من أهمّ مؤلفاته "فرضية جيريمي كوربين: تاريخ سياسي واجتماعي لبريطانيا من بلير إلى كوربين". ننشر هنا 3 إجابات بشأن استهداف كوربين سابقًا واستهداف جان لوك ميلونشون على خلفية نقدهما لإسرائيل.

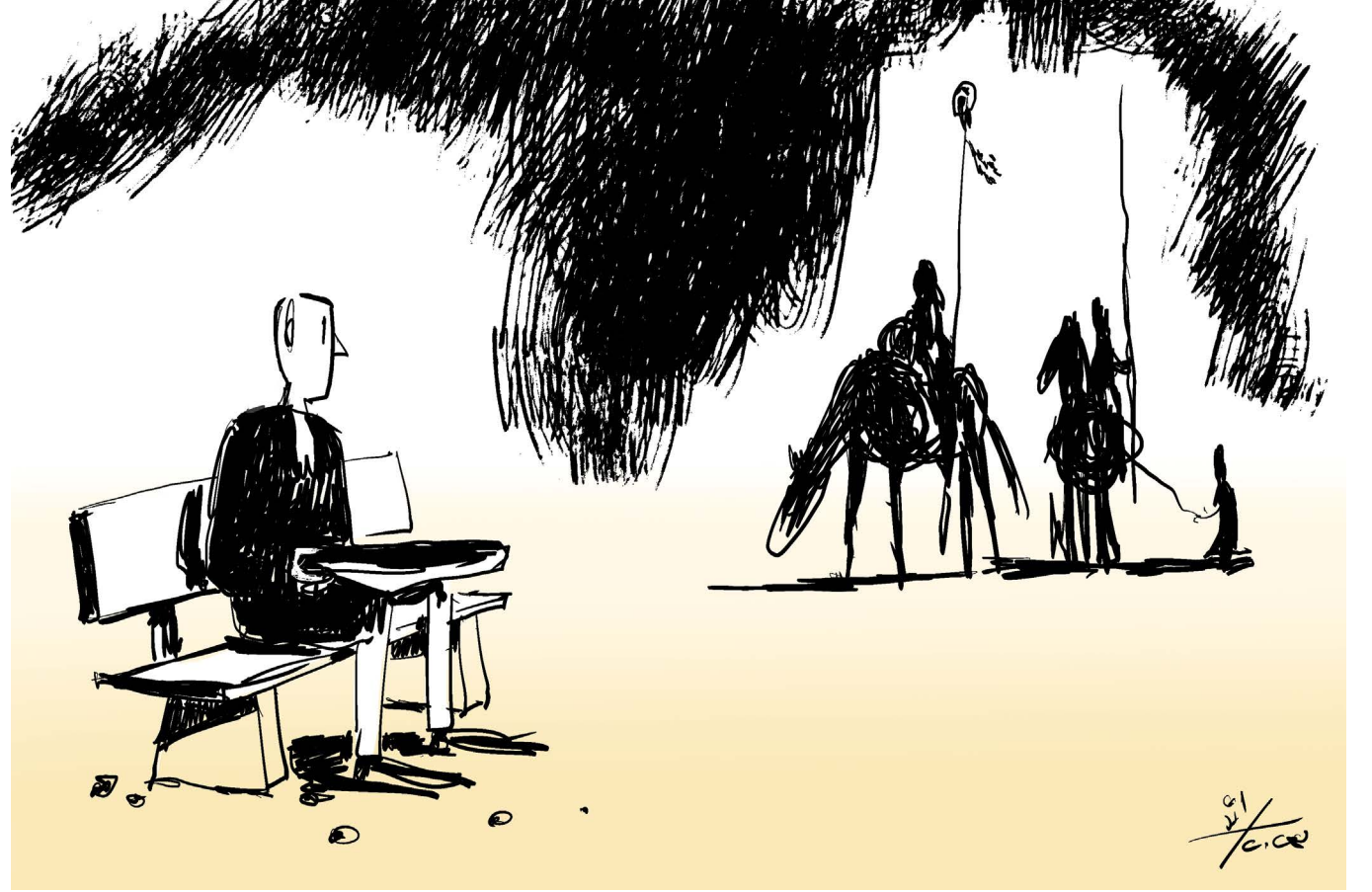
**كيف تفسّرون الحراك القويّ في بريطانيا للمطالبة بوقف الحرب على غزة؟**

هناك أكثر من مستوى زمني لتفسير الحراك الأخير. حراك BDS في بريطانيا عرف رواجًا منذ 2005 في الفضاءات الجامعيّة سواء عبر الأساتذة أو الطلبة، حتّى أنّ المنظمات الصهيونيّة شعرت بالخطر وحاولت هي الأخرى التموّج داخل الجامعات وكسر مساعي المقاطعة الأكاديميّة. أمّا حملة التضامن مع فلسطين، فهي موجودة وتؤدّي دورًا منذ اجتياح بيروت في 1982. التظاهرات الأخيرة تأتي أيضًا ضمن ظرف سياسي سابق لـ 7 أكتوبر، يتميّز بقطيعة كبرى بين أوساط السلطة، بحزبها المحافظ والعمّالي، والحراك الاجتماعي. في جوان (حزيران) 2021، بدأت حركة إضرابات واسعة شملت الكثير



# الوجه الآخر لـ 7 أكتوبر: كيف نواجهه أسئلة العدالة والحقوق والحريّة؟

ياسين النابلي



رسم رائد شرف

استعادة واسعة النطاق لسردية "مكافحة الإرهاب" على الطريقة الأمريكية، التي سبق وأن غدت غزو العراق واحتلال أفغانستان، مطلع الألفية الثالثة، وألهمت معها نزعات "الإسلاموفوبيا" التي اكتسحت أوروبا والغرب في تلك الفترة.

تفتت أمركة 7 أكتوبر بشكل أو بآخر. بمعنى ما، استُعيدت مكوّنات الخطاب الأمريكي الذي بدأ في التأثير عالمياً منذ تسعينات القرن العشرين. وكان أشبه بالتركيبية التي ضمّت إليها معاني مختلفة تجمع بين الحرية على الطراز الأمريكي وبين الصراع الحضاري والديني، وتنازع البقاء بين "محور الخير" و"محور الشر" على حد تعبير الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الابن. ووفّر هذا الخطاب الذريعة الإيديولوجية لحملة عسكرية عدّة، وألهم السرديات القائلة بالصدّام الأثري بين البني الحضارية والثقافية "الثابتة"، وقد حاول الباحث الأمريكي صامويل هانتغتون إضفاء مسحة علموية على تلك السرديات، في مؤلّفه ذائع الصيت "صدّام الحضارات". وهذا التأسيس لفكرة إدارة العالم وفقاً لأدلوجة البني الأثرية المتصادمة تتلقّفه اليوم معظم الخطابات اليمينية الصاعدة في أوروبا والغرب، لتبرير عنصريتها ضد المهاجرين والشود وكل المُختلفين. ومن المفارقة أن هذه الخطابات التي تُعتبر سلبية النزعات المؤيدة لتصفية اليهود خلال النصف الأول من القرن العشرين، يجري اليوم غسّلتها بفعل التأييد الذي تُبديه لجرائم الاحتلال الإسرائيلي.

## الاستمرار الإسرائيلي في الوجود يُعتبر الوجه الآخر لاستمرار بنية الهيمنة النيولبرالية

شكّنت سردية "صراع الحضارات" طريقها نحو التحوّل إلى صيغة تخاطب عالمي في الكثير من الأحيان، تتبدّل أشكال التعبير عنها في بيئات ثقافية واجتماعية مختلفة: صراع أديان، صراع هويات، صراع الشرق والغرب، صراع "نحن" و"هم"، إلخ. وتبدو هذه السردية مغرية للكثير من المجتمعات الظرفية، لأنها ملاذ البائسين للنجاة من غطرسة الهيمنة، التي تأتيهم في أشكال مختلفة من التفجير والأمراض والاستيلاء الثقافي والاستعمار الاقتصادي. ورغم أن هذه السردية تُعيد إنتاج التنافس العالمي على الطراز الأمريكي، إلا أنّ بعض القوى السياسية -في منطقتنا العربية وغيرها من دول الجنوب- تروّج لها بوصفها الإمكانية الوحيدة للمقاومة والصمود أمام المنظومة الغربية. وهي في الحقيقة تؤدي إلى إعادة إنتاج الهيمنة بشكل أو بآخر، والحفاظ على وعي جماعي مضلل، وإخراج الإنسان من حالة التفتح الذهني إلى حالة التكلّس الإيديولوجي التي تتحكّم فيها نزعات التشنج الهوياتي والإثني والثقافي.

تُكمن خطورة هذه السردية في سعيها الدؤوب إلى إفقار فكرة "الإنسان"، وهو ما رمّت إليه بالفعل آلة الدعاية الصهيونية منذ انطلاق العدوان على قطاع غزة، من خلال محاولة تقليص وجود الإنسان الفلسطيني إلى ما دون الكينونة الإنسانية، ووصف الفلسطينيين بـ"الحيوانات البشرية"، وفق ما جاء على لسان وزير الدفاع الإسرائيلي. لذلك يبرز سؤال مُلحّ إزاء هذا التأسيس للانحطاط البشري؛ هل نقبل بنعيم التنافس الدولي على النمط الأمريكي الذي تُهيكله إيديولوجيا صراع الحضارات، أم أننا بحاجة إلى أفق تنازعي جديد يكون جوهره الإنسان وليس الإيديولوجيا؟

إن حالة الضيق الرؤيوي واختناق الخيال الفكري والسياسي، الذي فرضته قوى الهيمنة الغربية وامتداداتها العالمية يستحقّ دينامية مواجهة

وُندوبه، وخصوصاً كلّ ما سيتأسس عليه من مراجعات وتاويلات وسياسات عالمية. ومن الواضح حتّى الآن أن 7 أكتوبر أطلق العنان للعديد من التمثّلات، التي يجري اجترار معظمها من إرث تاريخي تصفوي، ويتمّ تلميعها وإعادة إنتاجها بطريقة عمياء ومُجرّدة من أي معقولة إنسانية.

## استئناف معركة الأئسنّة أم إعادة رسكّة "صدّام الحضارات"؟

إن إعادة تأمل 7 أكتوبر وما لجقته من ردود أفعال دولية مُختلفة، يدعونا ضرورة إلى الوقوف على المضمون الإيديولوجي الذي أصبغته قوى الهيمنة على الحدث، وخاصة النسخة الأمريكية الإسرائيلية التي تُلوّح أكثر تناغماً ووضوحاً. منذ اللحظة الأولى، جرّت مُماثلة بين أحداث 7 أكتوبر وأحداث 11 سبتمبر 2001، بل اعتبرها الرئيس الأمريكي جو بايدن أنها أخطر منها بـ 15 مرة، وقال: "لقد ارتكبت حماس فظائع تُذكر بأسوأ ويلات داعش، وأطلقت العنان للشّر المحض على العالم".<sup>1</sup> وفي نفس خط السّير الأمريكي ظلّ رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، يُردّد: "هذه معركة حضارة ضد الهمجية، وإسرائيل تُخوض معركة من أجل الحضارة".

إعادة استخدام هجمات 11 سبتمبر في توصيف ما يحدث في غزة، واختلاق قصص قطع رؤوس الأطفال واغتصاب النساء، لعب دوراً دعائياً في حجب المسألة الفلسطينية المستمرة منذ سنة 1948، وحولّ الاستعمار الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية -وما نجم عنه من إبادات وتهجير وسلب للحقوق- إلى واقعة لا تُستحقّ الكثير من الانتباه. وخصّلت

المتطرف الصهيوني الذي يحكم إسرائيل الآن. في الأثناء، ما زالت التفسيرات الشعبية المنذدة بجرائم الإبادة مستمرة، خاصة في المراكز الغربية، ونجحت إلى حد كبير في كسر الحصار الدعائي والسياسي الذي مارسته العديد من الأنظمة الغربية. ومن خلال إطالة أمد العدوّان وتوسيع جرائم الحرب، يُزاد لكل هذه الأصوات أن تُصبح غير ذات جدوى، وكأنها صرخة أمل في عرض الصحراء. وهنا تكمن إحدى الدلالات الكبرى التي سيفتح عليها كلّ ما سيتلو 7 أكتوبر؛ هل ما زال بالإمكان مواجهة منظومة الإبادة العالمية ولُغتها وأسلحتها وأدواتها السياسية والدعائية؟ وهل بالإمكان إنتاج معانٍ جديدة للتنافس الإنساني والعالمي من خارج الأفق التصفوي؟ هل تكفّن العطالة في جوهر القوانين ومنظومات الحقوق أم في طبيعة قوى الهيمنة العالمية وأدواتها في فرض إرادتها على الجموع؟

## تلعب الخطابات المؤدلجة دوراً في إخفاء الرهانات المادية داخل الصراعات البشرية

هذه الأسئلة وغيرها تدقّت من سيل 7 أكتوبر، الذي أراد له التاريخ أن يتجاوز مساحة غزة الصغيرة ويُصبح حالة مُعولمة، وبلا شكّ أنه سيكون علامة فاصلة بين زمنين؛ ما قبل 7 أكتوبر لن يكون ما بعده. وفي ظل الاهتزاز القيمي والفكري والإنساني الذي نشهده اليوم في ظلال 7 أكتوبر، يبدو الزهّان مُعقّداً وهائلاً بخصوص قراءة هذا الحدث وآثاره

عملت السرديات السياسية والإعلامية المُهيمنة، في الغرب وإسرائيل، على تجريد أحداث 7 أكتوبر من تاريخيتها وتحويلها إلى زمنيّة مُعلّقة في الهواء، وكأنّها خرجت من العدم لتُقيّض طمأنينة العالم الحرّ. وبنفس القدر الذي وُضعت فيه سبعة عقود ونيف من الاحتلال الإسرائيلي بين قوسين، عملت آلة السرد الغربي على إنتاج اصطفاك مُضلل، يشغل وفقاً للمنطق الآتي: كل من يقف مع إسرائيل فهو بالضرورة يقف مع "الحضارة" ضد "الهمجية" و"الإرهاب". وقد أعطى هذا الاصطفاك المقدّس كل المبررات لآلة التدمير الإسرائيلية، لكي ترتكب أشجع جرائم الحرب في التاريخ المعاصر ضدّ الشعب الفلسطيني. وقد ذهب "تضامن المهيمين" أبعد من ذلك، إذ علّقت دول أوروبية قوانينها الأساسية الحامية لحرّيات التعبير والتظاهر (بخاصة فرنسا وألمانيا)، وأدارت ظهرها للمذابح، وحاولت معالجة الحقائق بإشهار صيغ قديمة لا تتناسب مع جوهر الوقائع، وأبرزها صيغة مُعاداة السامية.

على الضفة الأخرى لاخت منظومة القانون الدولي وكلّ مُلحقاتها المؤسساتية، وكأنّها جسد مريض ميؤوس من إنعاشه، وأكثر من أي وقت مضى، سادت النزعة القائلة بأن هذا العالم لا يُمكن أن يُحكّم سوى بالقوّة، وأن كل القيم الإنسانية المشتركة لم تعد تصلح لتنظيم الاجتماع البشري. وهذه النزعة في حدّ ذاتها يجري الإعداد لاحتضانها من أنظمة غير ديمقراطية، خاصة في المنطقة العربية، وهي تُعبّر أيضاً عن كل الاتجاهات اليمينية المتطرّقة الصاعدة في أوروبا وأماكن أخرى من العالم، ولعلّ أخطرهما على الإطلاق اليمين



## على سبيل الخاتمة: خريطة تضامن عالمي جديدة ممكنة

إن قراءة دلالة الأحداث والمواقف التي عقبها 7 أكتوبر من داخل بنية الهيمنة العالمية وصيرورتها المستقبلية، وامتداداتها المحلية، وحتى تناقضاتها الداخلية، قد يُعطي مساحة فكرية وسياسية أرحب لتأويل الحدث من خارج المنزقات والفخاخ التي تضعها أمامنا سردية التنافس الأزلي بين البنى الحضارية الثابتة. ولعلّ التفوق العسكري والاقتصادي والسياسي لهذه البنية هو الذي أدخل كل منظومات الحقوق في متاهة العتالة، وأعطى انطبعا قوياً بأن تطرف القوة هو الذي يجب أن يحكم العالم.

تكمّن خطورة هذا المنطق في أنه يُهدّد بقطع الشريط الإنساني الطويل الذي يربط غزة بكل أنصار القضايا العادلة في العالم، من جنوب إفريقيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية. فرغم الهيمنة الدعائية الأمريكية الإسرائيلية أفلح 7 أكتوبر في تشكيل خارطة تضامن عالمي عابرة للتمايزات الإثنية والدينية والثقافية، ضمت إليها تركيبة احتجاجية ونضالية متنوعة: حركات إيقاف الحرب في أمريكا وأوروبا، حركات السلام العالمية التي تضم الآلاف من اليهود، حركة حياة السود مهمة في أمريكا، مجموعات نقابية وأتاركية، تنظيمات للمهاجرين في المراكز الغربية، إلخ. وحتى المؤسسات الأممية والبرلمانية العالمية لم تسلم من الاهتزازات والاستقلالات، احتجاجاً على العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. ولعلّ قضية الإبادة الجماعية التي رفعتها دولة جنوب إفريقيا ضد إسرائيل في محكمة العدل الدولية تُعدّ نقطة ضوء لأمعة داخل هذه الخارطة التضامنية.

## مُعظم هذه الأنظمة أعاد إنتاج المنوال الإسرائيلي في الهيمنة بشكل أو بآخر

قد تلوح هذه التركيبة التضامنية غير مؤثرة، مقارنة بالتأثير الذي تلعبه قوى النفوذ العسكرية والمالية والسياسية الكبيرة، ولكنها تتكلم لغة سياسية متماسكة وذات دلالات نحو المستقبل، وأظهرت صرامة إنسانية فائقة من زاوية التزامها بمبدأ تعميم الحقوق والعدالة. وقد أفلحت في الظهور إلى حد الآن بوصفها جبهة مضادة لجبهة الهيمنة، ترفع مطلبين مشتركين: الحقيقة والعدالة. وتدعو إلى إيقاف التضييل والإبادة.

1. خطاب الرئيس بايدن حول أحداث 07 أكتوبر بتاريخ 18 أكتوبر 2023، منشور في الموقع الحكومي الأمريكي.
2. نعوم تشومسكي. النظام العالمي القديم والجديد (ترجمة عاطف معتمد عبد الحميد) ط1، مصر: شركة نهضة مصر للطباعة والنشر، 2007، ص: 409.
3. توفيق حداد. 20 أوسلو: بناء الدولة النيوليبرالية، مجلة بدايات. العدد الخامس، ربيع 2013.
4. للوقوف أكثر حول هذه الاتفاقات، انظر: سليمان بشارت. اتفاقيات أبراهام وتشكل الجغرافيا السياسية لإسرائيل بمنطقة الخليج العربي. ورقة صادرة عن المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، 05 فيفري 2022.
5. سورية وفلسطين ونظام الإبادة السياسية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 116، خريف 2018.



رسم رائد شرف

استخدام مفهوم "التماثلات البراديفية" لإثبات التشابه الهيكلي بين نظام الحكم الأسدي في سورية ودولة الاحتلال الإسرائيلي. ويصف الحاج صالح جزءاً من هذه التماثلات قائلاً: "أنتجت إسرائيل وسورية الأسد لاجئين بالملايين. إسرائيل لم تقم من دون طرد ثلاثة أرباع الفلسطينيين خارج وطنهم، وسورية الأسد أنتجت لجوء ما يقارب ستة ملايين، أكثر من ربع السكان، خارج سورية إلى اليوم، فضلاً عن عشرات الألوف في سلسلة سابقة من المجازر. المجازر عنصر مشترك في تاريخ القوتين الشرق أوسطيتين"<sup>5</sup>. خلال العدوان الأخير على غزة خفّت حدة التوظيف الرسمي للقضية الفلسطينية، بحكم استثناءات التذلل للموقف الأمريكي. وحتى بعض الاستثناءات التي حاولت رفع سقفها الخطابي في إدانة جرائم الاحتلال، على غرار الموقف الرسمي التونسي، فإنها لم تُصدّر عن رؤية جديدة للوضع الفلسطيني والعربي والإنساني، وإنما هي بصدد إعادة إنتاج الطراز العربي الرسمي القديم في توظيف القضية الفلسطينية داخلياً. ومن الملاحظ هنا أن النظام الرسمي التونسي ليس بعيداً عن الممارسات العنصرية السائدة في الغرب وإسرائيل. فقد سبق وأن استخدم الرئيس سعيد مصطلحات موهلة في العنصرية للتعبير عن أوضاع المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء إلى تونس، ملصقاً بهم تهمة "الإجرام" و"تغيير التركيبة الديمغرافية" والمشاركة في مآمرة ترمي إلى المس من "الهوية العربية الإسلامية". حاول جزء لا بأس به من الدعاية الرسمية العربية، والقوى الفكرية والسياسية المحافظة المرتبطة بها، استثمار 7 أكتوبر في مكان آخر، من خلال إدانة منظومة حقوق الإنسان، بوصفها بضاعة غريبة قديمة ولا قيمة لها في إنصاف الضعفاء والمظلومين، ولكن هذا الموقف الذرائعي يُترجم عموماً رغبة داخلية في انتهاك الحقوق وإغائها ومحاصرة الحريات، ولا يحمل أي قيمة نقدية تهدف إلى عولمة الحقوق وتعميم العدالة.

وضمن هذا السياق نفسه تندرج ما تُعرف باتفاقات "أبراهام"<sup>4</sup>، التي تُعدّ مراحل متقدمة لتطبيع الوجود الإسرائيلي في المنطقة وإرسال حقوق الفلسطينيين إلى الهامش من خلال تعزيز التعاون الأمني والاقتصادي بين دول المنطقة العربية وإسرائيل، ولكن دائماً تحت سقف الشروط الاقتصادية التي يتطلّبها تعميم النموذج النيوليبرالي.

## غزة الفلسطينية و"غزائنا العربية"

يجزنا 7 أكتوبر بشكل جارف إلى إعادة قراءة الذات. ولن تكون العودة الثقافية على الشاكلة الكلاسيكية مفيدة جداً، على غرار ما ساد في أعقاب نكسة 1967 من تيارات فكرية صوّتت كل معاولها نحو الشعوب وأهملت الأنظمة. لذلك يبدو من الأجدى إعادة قراءة أنظمة السيطرة الداخلية ومضامينها واتجاهاتها المستقبلية، وربط تلك القراءة بكل ما يحصل في غزة وفلسطين المُحتلّة. لطالما اختفت أنظمة عربية استبدادية منذ الستينات وراء "الهيم الفلسطيني" من أجل شرعنة وجودها الداخلي بالعلبة، وتصفية تيارات سياسية وفكرية مناوئة فُذّقت بهم "العمالة" و"اللأوتونية" و"التأمر على الأمن القومي". ولكن مُعظم هذه الأنظمة أعاد إنتاج المنوال الإسرائيلي في الهيمنة بشكل أو بآخر، من خلال السماح لنفسه بعسكرة الوجود السياسي والعقاب الجماعي للسكان وتصفية الخصوم السياسيين، وأمننة الفضاء العام بشكل يختلف من بلد عربي إلى آخر. وبالعموم كانت النتيجة استباحة وجود الإنسان العربي-المواطن، صاحب الحقوق والباحث عن حياة عادلة، مثلما استباح إسرائيل وجود الإنسان الفلسطيني. وقد كان الكاتب الشوري ياسين الحاج صالح مُوفقاً في

متعددة الواجهات، تؤسّس لأنسنة جديدة مُعولمة تتجاوز الاحتكارات المركزية الزائفة لفكرة الإنسان، وتستأنف في الوقت نفسه الروح الحضارية التي حرّرت مصير الإنسان من الإفلاقيات والفكر الغيبي والغرائز القاتلة، في أكثر من حضارة وثقافة. إن استئناف الانحطاط الأرثوذكسي الذي تؤسّس له النسخة الأمريكية الإسرائيلية - في اعتقادنا - لا يُمكن أن يُواجه إلا باستئناف دينامية "أنسنة" جديدة، تُغني فكرة الإنسان ولا تُفقرها، وتحرّر الوضع البشري من سرديات الدّم والإلغاء.

## الاحتلال كاستجابة لعولمة البنية النيوليبرالية

عادة ما تلعب الخطابات المؤدلجة دوراً في إخفاء الرهانات المادية داخل الصراعات البشرية. ولعلّ محاولة حجب واقعة الاستعمار الإسرائيلي للشعب الفلسطيني كانت من الرهانات الأساسية للخطابات المؤمّركة. فهذا الاحتلال المتواصل وما يحيط به من إذلال وحصار وتجويع لشعب بأسره، يُعدّ علامة قوية على استمرار الكولونيالية القديمة في عالمنا. لذلك قرأت القوى الغربية المذابح التي يتعرّض لها الفلسطينيون بروح استعمارية قديمة، وكانت معظمها عاجزة طيلة الأيام الأولى للعدوان عن تقصّ لغة بسيطة توحى بالقلق الإنساني إزاء ما يتعرض له الفلسطينيون - باستثناء فكرة المساعدات التي تعتبر الوجه الآخر لهذه الروح الاستعمارية - واصطفت بشكل أعمى إلى جانب المستعمر الاستيطاني الحي، الذي وُلد من رحم ماضيها القريب. رغم الاتصال العضوي والتاريخي بين التوسّع الاستعماري - طيلة القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين - وبين ولادة الاحتلال الصهيوني، فإنه لا يُنظر لإسرائيل كدولة احتلال في الكثير من الخطابات الغربية الرسمية، وإنما كضرورة وجودية يستحقها النظام العالمي. وقد عبّر الرئيس الأمريكي جو بايدن عن هذه الفكرة بقوله: "قد قلّت منذ فترة طويلة، إذا لم تكن إسرائيل موجودة، فسيتعيّن علينا اختراعها".

إن الاستمرار الإسرائيلي في الوجود - بهذا الشكل المُدْمَر - يُعتبر الوجه الآخر لاستمرار بنية الهيمنة النيوليبرالية، وليس شيئاً أعوج في تكوينها، وإنما هو صناعتها الأصلية. فهذه البنية التي يحكمها منطق توسّع المصالح وإخضاع البشر والجغرافيا يُشكّل الوجود الإسرائيلي ضرورة ملحة لها، إذ سبق وأن فتر المفكر الأمريكي نعوم تشومسكي الترابط بين الدورين الأمريكي والإسرائيلي، بالقول: "إن إسرائيل تقوم بدور الوكيل الذي يُتوب عن الولايات المتحدة لتُصبح مركزاً عسكرياً وصناعياً ومالياً في نظام إقليمي يربط مصر وتركيا ودول الخليج المنتجة للنفط، فضلاً عن أعضاء ثانويين آخرين"<sup>2</sup>. وهكذا فإن النموذج الإسرائيلي ضروري لإعادة إنتاج بنية الهيمنة الاقتصادية في المنطقة، من خلال خلق شبكات مصالح مستقرة وخدمة لمشروع التوسّع النيوليبرالي. ولعل الوجود الفلسطيني أصبح خاضعاً لهذه الهندسة الاقتصادية، ويجري احتواؤه ضمن هذه البنية من أجل إحلال الاستعمار الإسرائيلي بشكل باطني مُعقّد، وجعله مرئوطاً عضوياً بالمعيش اليومي للإنسان الفلسطيني. ويصف الكاتب الفلسطيني توفيق حداد هذا الوضع قائلاً: "ساعد المجتمع الدولي 'بسحاء' أو هو عرض المساعدة في سن القوانين المالية والتنظيمية الفلسطينية (المصارف، الرهون العقارية، التمويل والإيجار، التأمين، معاشات التقاعد، الاستثمارات، التجارة، إلخ) ساعياً سعياً حثيثاً إلى تلبية مصالح القطاع الخاص على حساب الحاجات الاجتماعية والبيئية، وقوانين العمل العادلة، ناهيك عن الأولويات الوطنية. كل ذلك تحت شعار بناء مؤسسات دولة فلسطينية مستقبلية. إلا أن ذلك كان في الواقع محاولة لإحكام القبضة النيوليبرالية على حركة تحرير وطنية"<sup>3</sup>.



# حوار "المفكرة" مع د. غسان أبو ستّة: "شهادتي عن الإبادة الجماعية"

أجرى الحوار سعدى علوه ونور كلزي



د. غسان أبو ستّة

محاولة للأخذ بأيّ من إفادات الجرحى والأطباء، أدرك الإسرائيلي أنّ بإمكانه الاستمرار في هجومه الممنهج على القطاع الصحيّ. ولذا، بعد قصف الممعداني، واستشهاد 480 فلسطينياً، استهدفت إسرائيل 4 مستشفيات للأطفال وصولاً إلى القضاء على كلّ القطاع الصحيّ في شمالي غزّة.

## استعراض قتل الأطفال والتمثيل بهم

يعود د. أبو ستّة إلى اللحظة التي حوّر فيها مستشفى الشفاء: "توجّهت الدبابة الإسرائيلية الأولى التي دخلت إلى الشفاء نحو أنابيب الأوكسجين وقطعتها عن قسم الولادة لقتل الأطفال الخدج ببطء وبطريقة استعراضية". ويرى أنّ هذا الفعل العدواني هو استعراض تمثيلي يشكّل جزءاً أساسياً من العنف الإسرائيلي، ويرتبط بـ "الإيغال بالدم ومحاولة خلق الهول عند الفلسطينيين". ولذا، يرى د. أبو ستّة أنّ ترك جثث الأطفال الخدج في مستشفى النصر علانية، "لم يكن خطأ، بل جاء عمداً في صلب استعراض القتل عينه".

وفيما هو يتحدث عن الأطفال، يؤكّد أبو ستّة أنّه قام ذات ليلة في المستشفى الأهلي الممعداني "بعمليات بتر لأطراف ستّة أطفال". وعليه، هو يقدر "وجود ما بين 1000 إلى 1500 طفل مبتوري الأطراف، وبعضهم بتر له أكثر من طرف. هذا بحدّ ذاته يحتاج إلى مجهود جبّار لإعادة بناء الأجساد".

## عندما تضطر العائلة إلى فرز أبنائها: من يخضع للعملية؟

مع بداية انهيار القطاع الصحيّ، أضحي الفرز بين المرضى "يزداد صعوبة كلّ يوم". فقد "أصبح الفرز نوعاً من الاختيار الشيطاني لمن يعيش ومن يموت"، يقول بأثني. وعندما حوّر مستشفى الشفاء وأصبح المستشفى الممعداني هو الوحيد الذي يستقبل

لم يترك طبيب الجراحة التجميلية والترميم الفلسطيني البريطاني غسان أبو ستّة غزّة وأهلها في أيّ من الاعتداءات الإسرائيلية منذ العام 2008 إلى اليوم، حيث وصل إلى غزّة في 9 تشرين الأول، قبل ساعات من إحكام الحصار عليها. وإلى جانب عمله الطيّ الذي استمرّ 18 ساعة يومياً، انكبّ على توثيق هدف إسرائيل الممنهج في جعل غزّة مكاناً غير قابل للحياة. ولم يرصد الأسلحة الفتاكة الجديدة فقط، بل تحدّث عن استعمال الاحتلال للجسد الفلسطيني كرأس مال استثماري تسويقي لها، مطلقاً مفهوماً مستجداً على الإبادة لمصطلح "أطفال من دون عائلات"، ومحو عائلات بأكملها عن السجّل المدني. تنشر "المفكرة" مختصراً عن حوارها الطويل الذي أجرته مع د. أبو ستّة كوثيقة هامة على حرب الإبادة الجماعية في غزّة.

## بمّ تختلف هذه الحرب عن سابقاتها؟

هذه حرب إبادة، تلك كانت حروباً عسكرية. هذه الحرب كان هدفها القتل. والقتل يحصل على مرحلتين: القتل المباشر، ومن ثمّ القتل عن طريق القضاء على كلّ مقومات الحياة في غزّة. هم يفكّكون كلّ مقومات الحياة في غزّة بطريقة ممنهجة وعمداً، بشراً ومنازل وطرق وبنى تحتية، فضلاً عن إعدام أيّ إمكانية للعلاج، إثرها "الإبادة".

وإذ نسأل عن الروايات المختلفة لاستهداف المستشفى الممعداني، يسارع إلى الإجابة: "الكنيسة الإنجيلية في بريطانيا هي التي تدير الممعداني. وكان إحساس الجميع أنّ إسرائيل إذا كانت ستجنّب المساس بأيّ مستشفى فسيكون هذا المستشفى". وعليه، يقول "بالنسبة إليّ، كان قرار الإسرائيليّين بضرّب المستشفى الممعداني بمثابة اختبار لمدى تجاوب المجتمع الدولي ودرجة فعله تجاه قرار إسرائيل بالاستهداف الممنهج للقطاع الصحيّ". لذا، بعد مجزرة الممعداني وتبّي الرأي العام الغربي سرديته حول الصاروخ الفلسطيني، بالرغم من عدم وجود أيّ أدلة حشّية أو منطقية، ومن دون أيّ

يتحدّث أبو ستّة عن "المقاومة اليومية" وبشكل خاص عن "الكادر الطيّ": "مذهل أن يبقى أطباء وممرّضون ومسعفون كانوا مُحاصرين في مستشفى الشفاء لـ 10 أيام من دون ماء أو طعام، وعندما يُطلق الإسرائيليون سراحهم، يبحثون فوراً عن مستشفى ثانٍ ليلتحقوا به. يحصل هذا بينما استشهد أكثر من 280 طبيباً ومسعفاً وممرّضاً لغاية اليوم بطريقة ممنهجة".

ويحرص هنا أبو ستّة على التذكير بأنّ مستشفى العودة في جباليا كان المستشفى الأوّل الذي تلقى تهديداً بالإخلاء (وهو كان في المستشفى حينها)، وقد اتّخذ القرار بعدم الخضوع للتهديد وبالتالي عدم إخلاء المستشفى، وصار القرار من ثمّ بمثابة كرة ثلج، والكلّ شعر أنّه سيتعرّض، كما "العودة"، للتهديد إذا لم يكن اليوم فغداً، وعليه تمّ تبّي القرار ورفض الإخلاء على مستوى كلّ القطاع الطيّ في غزّة.

وهنا يوضح أبو ستّة أنّ هذه المقاومة ناتجة من ارتباط النضال الفلسطيني بالعمل الطيّ تاريخياً، وأنّ الرؤية الفلسطينية لمقاومة الطواقم الطيّية هي امتداد لمسيرة طويلة بدأت بعد نكبة 1948، وأنّ "هذه الخصوصية الفلسطينية لرؤية الصّحة كجزء أساسي من النضال ضدّ الاحتلال الإسرائيلي والإلغاء الإسرائيلي للجسد الفلسطيني تجلّت في هذه الحرب بشكل مذهل في مستشفيات شمال غزّة. ومسيرتي أنا امتداد لهذا الإرث الطيّ الفلسطيني".

## أيّ تجدّد للقضية الفلسطينية تبعاً لحرب غزّة؟

وإذ نسأل د. أبو ستّة عن رؤيته بشأن تأثيرات حرب غزّة على القضية الفلسطينية، يجيب: "أنا أشبه هذه الحرب بحرب بيني موريس (Benny Morris) الذي كتب كتابه الأوّل كمؤرّخ عن نشأة قضية اللاجئين الفلسطينيين، متحدّثاً عن حملات التطهير العرقي خلال النكبة، ثمّ عاد وراجع نفسه، بعد نحو عشر سنوات، واستنتج أنّ الخطأ القاتل الذي ارتكبته الحركة الصهيونية يكمن في عدم طردها الفلسطينيين من الضّفة وغزّة والجليل بالطريقة نفسها التي أجهز بها الرجل الأبيض على السكّان الأصليين في الفازات المكتشفة أو ما فعله الأتراك حينما احتلّوا مناطق يونانية. والفلسطيني الذي اعتقد من قبل أنّه يتعرّض لإبادة سياسية (Politicide) أدرك اليوم أنّه مستهدف بالإبادة الجسدية. وعليه، أرى أنّ هذا الدم في غزّة وضع كلّ "حدّوتة" منظمّة التحرير البائسة وراء ظهر الفلسطينيين، ووضعنا في أزمة تمثيل تفرض إعادة تشكيل حركة وطنية فلسطينية تحمي الناس المقاومين والإنجازات المترامية.

أما الأمر الثاني الذي كشفته هذه الحرب، فهو أنّ إسرائيل هي مجرّد ناطور ولكنّ المصلحة هي بيد الأميركي والأوروبي. وإذ يعرّز هذا الواقع من شعور الاغتراب لدى الجاليات العربية في المجتمعات الغربية، فإنّه سيؤدّد من جهة أخرى شرخاً اجتماعياً بين حكومات الغرب والجيل الجديد فيه، الذي بات يصدّق النشطاء الفلسطينيين على السوشال ميديا أكثر ممّا يصدّق وسائل إعلامه التقليدية. هذا الجيل هو الذي يتظاهر في العالم اليوم، بمن فيه اليهود في أميركا وأوروبا، ضدّ المشروع الصهيوني والدعم الغربي له. وأرى أنّ هذا الانتفاض في شوارع الغرب سيعمّق أزمة التمثيل في هذه المجتمعات التي تدّعي الديمقراطية؛ فكّلّ الجسم الاجتماعي لحزب العقال البريطاني مثلاً مؤيّد لفلسطين، كما كلّ كوادره، بينما نجد على رأس الحزب شخصاً صهيونياً استأصل كلّ الكوادر، سواء اليسارية أو المؤيّد لفلسطين بطريقة منهجية".

جرحي، وكان يحتوي على غرفتي عمليات فقط "وكنا جرّاحين اثنين فقط، أنا والدكتور فضل نعيم، جرّاح عظام، ثمّ انضمّ إلينا جرّاح عام، صار القرار بالاختيار بين 500 جريح ينتظرون في المستشفى، فمن تختار أن تجري له عملية على مدى اليوم؟ كان الأمر صعباً، وبلغ ذروته عندما فُصف مسجد دغمش في حارة الصبرا". يومها، أحضرت عائلة دغمش بأكملها مع الأقارب: "هنا، صارت العائلة نفسها تُشارك في عملية الفرز: حُدّ هذا، هذا لا تأخذه، هذا لديه 17 ولداً، وهذا ليس لديه إلا ولدان".

عندما انتقل د. أبو ستّة من شمال القطاع إلى جنوبه، اكتشف "اضطرار الأطباء إلى القيام بالفرز نفسه بسبب النقص الحادّ في المعدّات والأدوية". وعليه، "يتحوّل الجرح، الذي يمكن إنقاذ الحياة عبر علاجه، إلى قاتل، وكذلك يصبح الجرح الذي لا يؤدّي بطبيعته إلى إعاقة دائمة". وهذا كلّ، غير الموت بسبب الأمراض المزمنة الذي يحدث حالياً، كمرض السكري والربو وغسيل الكلى، كلّها أمراض يُمكن علاجها، ولكنّها تحوّلت إلى أمراض قاتلة بسبب انقطاع علاجها".

## أجساد المصابين تخبر عن أنواع الأسلحة

إذ يسترجع د. أبو ستّة أنواع إصابات رآها خلال 43 يوماً من عمله في قطاع غزّة، تراه يقرأ "من الجروح وأنواع الإصابات الكثير من تفاصيل الحرب والاستخدام المفرط للأسلحة". يتحدث عن "قنابل الـ 200 رطل، و1500 كيلو التي ألقيت على مبان سكنية، ما تسبّب في إبادة ثلاثة أجيال من العائلات". بعد بضعة أيام من العدوان، "جاءنا المصابون بحروق صعبة جدّاً، تغطّي أكثر من 50% من الجسم من دون شظايا أو كسور، إثرها القنابل الحارقة، وقنابل بموادّ مشتعلة، تنفجر وتحوّل إلى كرة نار تحرق الناس. وعندما انهار مستشفى الشفاء، كان هناك 100 مصاب بهذا النوع من القنابل". ثمّ عاد الفسفور الأبيض و"حرقه مميزة بسبب مادّة كيميائية مثبتة بمعجون، تنفجر في السماء وتنفّش مظلة كبيرة من كرات الفسفور الحارقة، حيث لا يتوقّف الاحتراق إلّا عندما ينقطع عنه الأوكسجين، إذ تستمرّ الحروق باخترق جسد المصاب إلى أن تصل إلّا إلى الأعضاء الداخلية، أو العظم". ويردّ أبو ستّة أنّ إصابات استهداف المستشفى الممعداني أخبرت عن استخدام جبل جديد من صاروخ Hellfire، وهو صاروخ تضربه المسيرات، وبتفتّت إلى شرائح حديدية، ويترّ الأجساد المصابة. يُحدث الصاروخ العادي حفرة في الأرض وينفجر، وتكون معظم شظاياها من الحصى ومن التراب وجروحه مختلفة. أمّا جروح Hellfire فحديدية من الصاروخ المتشظّي، والعدد الذي أصيب ومعاينة موقع الانفجار يدلان على ذلك".

## مقاومة في مواجهة "عالم الموت" الإسرائيلي

في مواجهة ما يسمّيه "عالم الموت" الذي تحاول إسرائيل عبر جرائمها فرضه على غزّة وأهلها،